سوريتنا

www.souriatnapress.net
souriatna@gmail.com

السنة الرابعة| العدد (171) | 28 كانون الأول 2014

الهتك..
مريم، "شاهدة ملكة"
في محكمة جنايات دولية (1)

المعارضة تبعد شبح الحصار عن حلب وحزم تتقدم في حندرات

في عبور "التيل"
منى وأنا وثلاثة أطفال
من فلسطين

مشفى الدكتور عسيى عجاج الميداني
بدرعا خارج الخدمة حتى إشعار أخر

- المجلس الكردي يرفع العضوية عن ثلاثة أحزاب
- الجبهة الشامية تختصر الرايات في حلب
- هكذا يعيش الطلاب جامعة "الهمك"
- المطبوعات السورية الجديدة في موقع واحد
- "كوكب زمردة " مقابل كل سبع إناث، ذكر واحد في سوريا

الأسواق في الحسكة رهينة الطرق المغلقة

المعارضة تبعد شبح الحصار عن حلب، وحزم تتقدم في حندرات

■ حلب – عمر عرب

تمكنت حركة حزم يوم الجمعة من السيطرة على منطقة المعامل في حندرات عقب اشتباكات عنيفة مع قوات النظام والميليشيات المساندة لها في المنطقة.

وأعلن المكتب الإعلامي للحركة أن المقاتلين أردوا عدداً من عناصر قوات النظام والميليشيات المساندة له خلال الاشتباكات، ودمروا مدفعاً رشاشاً عيار 23 بصاروخ تاو المضاد للدروع.

وكانت كتائب المعارضة تمكنت في وقت سابق من السيطرة على ست كتل سكنية شمال منطقة الملاح وقتل 15 عنصراً من قوات النظام، وقال القائد العسكري في حركة نور الدين زنكي ابراهيم كحيل لـ (سوريتنا): " سيطرنا على مزارع الملاح والنقاط التي خسرناها سابقاً مع قوات النظام" موضحاً أن قوات النظام كانت تحاول التقدم في منطقة الملاح والسيطرة عليها، حيث حشدت عشرات العناصر من الميليشيات الأجنبية مع عتاد ثقيل.

مقاتلي حركة حزم في مزارع الملاح | تصوير عمر عرب

وأضاف كحيل: عثرنا بعد السيطرة على منطقة المزارع على عملة إيرانية ووثائق مكتوبة باللغة الفارسية، إضافة إلى حبوب مخدرة في حوزة بعض القتلى من الميليشيات الأجنبية المساندة للنظام.

وتشهد منطقة الملاح معارك كر وفر، وتتعرض مناطق تمركز الجيش الحر لقصف يومي بالبراميل المتفجرة، وتحاول الكتائب المقاتلة حشد أكبر عدد من العناصر لمواجهة قوات النظام وميليشياته في تلك المنطقة درءاً لحصار متوقع يهدد المدينة.

المجلس الوطني الكردي السوري يرفع صفة العضوية عن ثلاثة أحزاب

■ القامشلي - ميديا أبو زيد

عقب اتفاق المجلس الوطني الكردي وحركة المجتمع الديمقراطي على تشكيل مجلس ليمثّل المرجعية السياسية لكرد سوريا، (على أن يتألف المجلس من ثلاثين عضواً وأن يكون لكلا الطرفين 12 عضواً، وبقية الأعضاء يتم انتخابهم من المستقلين والأحزاب التي هي خارج الإطارين المذكورين)، تم اتهام ثلاثة أحزاب في المجلس الوطني الكردي أثناء عملية الانتخابات بالتصويت لصالح مرشحي حركة المجتمع الديموقراطي. مما أدّى إلى فوز الجهة المصوّتة لها، وأتخذ المجلس قراراً عقب اجتماعه 24 / 12 / 2014 بإبعاد تلك الأحزاب من المرجعية السياسية.

تمّ تقديم أوراق التصويت العائدة لكل من(نصر الدين إبراهيم الحزب الديمقراطي الكردي - البارتي، فوزي شنكالي عن حزب الوفاق الديمقراطي الكردي السوري ومحيي الدين شيخ آلي عن حزب الوحدة الديمقراطي الكردي - يكيتي) للجنة التحقيق التي شكّلها المجلس للبحث في قضية التجاوزات التي جرت في عملية الانتخابات. بعد اطّلاع المجلس على تقرير اللجنة الحقوقية المشرفة على الانتخابات، والتي قامت بتدقيق أوراق الاقتراع، قرر المجلس رفع صفة العضوية عن الأحزاب الثلاثة المذكورة وسحب ممثليها من كافة مؤسسات المجلس ومن داخل الائتلاف السوري أيضاً، واستبدالهم بثلاثة مرشحين مستقلين لمنصب المرجعية، وهم (عنتر محمد- فؤاد إبراهيم- خليل حسام).

ومن جانبه وجّه عضو حركة المجتمع الديمقراطي (آلدار خليل) انتقادات للمجلس الوطني الكردي بسبب فصل الأحزاب الثلاث من المرجعية السياسية، وأكّد أنه لا يحق للمجلس تغيير أعضاء المرجعية دون الرجوع لحركة المجتمع الديمقراطي، كما حمّل سكرتير الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا –البارتي، نصر الدين إبراهيم،

رئيس المجلس الوطني الكردي (طاهر سفوك) مسؤولية اتّخاذ قرار فصل حزبه من عضوية المجلس والمرجعية الكردية مع الحزبين الآخرَين (الوحدة والوفاق)، ووصف القرار باللامسؤول والباطل، وذلك أثناء مؤتمر صحفي مشترك للأحزاب التي رُفعت عنهم صفة العضوية في القامشلي 25 / 12 / 2014.

وتأتي خطوة تشكيل المرجعية السياسية الكردية في سوريا تنفيذاً لاتفاقية دهوك 22 / 10 / 2014 والتي كانت برعاية إقليم كردستان العراق، بعد قرابة 40 يوم من إعلان الاتفاقية.

الجبهة الشامية تختصر الرايات في حلب

أعلنت كبرى الفصائل العسكرية بحلب يوم الأربعاء الاندماج تحت مسمى "الجبهة الشامية" بقيادة عبد العزيز سلامة القيادي في الجبهة الإسلامية.

وتضم الجبهة الشامية في صفوفها الجبهة الإسلامية المؤلفة من لواء التوحيد وجيش الإسلام وحركة أحرار الشام الإسلامية، اضافة الى تجمع ألوية فاستقم كما أمرت، وحركة نور الدين الزنكي، وجيش المجاهدين، وجبهة الاصالة والتنمية.

واستثنت الجبهة الشامية من صفوفها حركة حزم وجبهة النصرة دون الإعلان عن الأسباب على الرغم من الثقل العسكري الذي يشكله الفصيلين السابقين في مدينة حلب وريفها.

وتعهدت الفصائل في بيان مصوّر بالدفاع

عن المدنيين والتصدي للنظام، إضافة إلى الحفاظ على وحدة سوريا، وتحقيق رغبة الشعب في توحيد الفصائل العسكرية على الأرض.

وشهدت محافظة حلب في الآونة الأخيرة ضغطاً شعبياً على فصائل المعارضة من أجل التوحد والتصدي لقوات النظام وإفشال محاولاتها في حصار حلب.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحمل النظام مسؤولية معظم الانتهاكات بحق الصحفيين في سوريا

نشرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان يوم الجمعة تقريرا حملت فيه نظام الأسد مسؤولية معظم الانتهاكات المرتكبة بحق الصحفين في سوريا خلال عام 2014.

واعتبر رئيس الشبكة فضل عبد الغني في تصريح صحفي أن سوريا باتت تخلو تقريبا من العمل الصحفي الاحترافي بسبب التضييق والانتهاكات، وأكد التقرير أن قوات النظام ما زالت تستحوذ على النصيب الأكبر من حيث عدد ونوع الانتهاكات المرتكبة بحق الصحفيين، بالرغم من تورط مجموعات مسلحة في الانتهاكات منذ منتصف عام 2012.

وجاء في التقرير أن أكثر من 17 صحفيا قتلوا خلال عام 2014 في سوريا، عشرة منهم على يد قوات النظام، وأربعة على يد تنظيم الدولة الإسلامية، كما قتل اثنان منهم على يد فصائل المعارضة المسلحة، في حين قتل صحفي على يد مجموعة مجهولة.

وسجل التقرير أكثر من 43 حالة تتراوح بين الاعتقال والخطف، ثمانية منها على يد عناصر قوات النظام، حيث أفرج عن ستة وما يزال مصير اثنين مجهولا.

وقد حمّل التقرير القوات الكردية مسؤولية ثماني حالات خطف واعتقال، مشيرا إلى أنه قد أفرج عنهم لاحقا، أما تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيمات مشابهة فاختطفت أكثر من عشرين صحفيا، ولا يزال مصير ستة منهم مجهولا، كما تم توثيق حالتي خطف من قبل جبهة النصرة، وما يزال مصير أحدهما مجهولا.

وعلى صعيد الإصابات، وثق التقرير إصابة 15 صحفيا، سبعة منهم على يد قوات النظام، وخمسة على يد فصائل المعارضة، وثلاثة بنيران أطراف مجهولة.

وأضاف التقرير أن 11 حالة اعتداء على ممتلكات الوسائل الصحفية تم توثيقها، حيث تسببت القوات النظامية في خمس منها، بينما تُنسب ثلاث إلى القوات الكردية واثنتان إلى تنظيم الدولة وحالة واحدة إلى مجموعات مجهولة.

ولم يتطرق التقرير إلى الناشطين الإعلاميين والمواطنين الصحفيين، لافتا إلى أن الشبكة تناولت الانتهاكات المرتكبة في حقهم بدراسات وتقارير سابقة، كما أكد أن جميع الإحصائيات المسجلة لا تشكل سوى الحد الأدنى من الانتهاكات، حيث تبقى هناك حالات أخرى يصعب توثيقها.

مشفى الدكتور عسيى عجاج الميداني خارج الخدمة حتى إشعار آخر

■ درعا - سارة الحوراني

في العشرين من شهر كانون الأول الحالي توقف أشهر المشافي الميدانية في محافظة درعا " مشفى الدكتور الشهيد عسيى عجاج" عن العمل في تقديم العلاج للأهالي في المنطقة الجنوبية.

عند الساعة السابعة والنصف مساءً هز انفجار عنيف المنطقة، تلاه تصاعد لأعمدة الدخان واللهب إثر انفجار سيارة مفخخة تم ركنها أمام المشفى الميداني الواقع في حي طريق السد بمدينة درعا.

ألحق الانفجار العنيف دماراً هائلاً في الأبنية المجاورة، غير أن المشفى الميداني نال النصيب الأكبر من الدمار، حيث التهمت النيران أقسامه وتهاوت جدرانه وبات المشفى كومة من الركام والبقايا السوداء الناجمة عن احتراق الأدوية والتجهيزات الطبية والمكتبية الخاصة به.

تجسدت المعجزة بنجاة طاقم المشفى الميداني والأهالي القاطنين في الحي رغم شدة الانفجار والدمار الكبير الناجم عنه، هذا ما يقوله الدكتور أحمد جمعة المدير العام للمشفى:" اقتصرت الإصابات على جروح وحروق خفيفة ومتوسطة وعميقة بعض الشيء لكن المشفى دُمِّر وبات خارج العمل حيث وصلت نسبة الأضرار إلى أكثر من 80 بالمئة حسب تقيم اللجنة المختصة".

وحدها غرفة العمليات البسيطة مع الكادر نجت من الانفجار الهائل "دمر مخزن الأدوية بشكل كامل بما يحتويه من أدوية وسيرومات مع البرادات التي تحفظها، وكذلك الصيدلية التابعة للمشفى والسكن الملحق به إضافة إلى التجهيزات الإدارية والتجهيزات الطبية ومنها المواد والأجهزة الخاصة بالإصابات العظمية وأجهزة التخدير للعمليات الجراحية".

النظام وحده يقف خلف استهداف المشفى هذا ما يؤكده الدكتور جمعة:" قبل فترة

قصيرة استهدف البناء بصاروخ جراد وتم تدمير إحدى غرفه تلاه سقوط برميل متفجر بالقرب من المشفى واقتصرت الأضرار على الأبنية المجاورة، لقد نجح النظام في إيقاف مسيرة عمل المشفى بواسطة عملائه عبر تفخيخ السيارة وتفجيرها فيما عجزت الطائرات والصواريخ عن ذلك".

تنقل المشفى خلال مسيرته العملية منذ انطلاق الثورة إلى خمسة أماكن:" في مخيم درعا وطريق السد حيث تم استهدافه وتدميره إما بالاقتحامات أو بالقصف المدفعي والصاروخي والجوي واستشهد العديد من كوادره كالطبيب المؤسس الدكتور عيسى عجاج ونبيل المحاميد وعدد من الممرضين والعاملين فيه".

وعود كثيرة تلقاها الكادر الطبي - الذي أصبح عاجزاً عن مواصلة عمله الإنساني - لإحياء المشفى وعودته إلى خدمة المواطنين من خلال إيجاد بناء جديد أكثر أمنا، زار مدير الصحة في المناطق المحررة الدكتور خالد العميان المشفى ووعد بإيجاد بناء بديل وتجهيزه نظرا للأضرار الكبيرة التي لحقت بالبناء، حيث أكد المهندس المختص من لجنة إعادة الأعمار استحالة ترميم البناء المستهدف.

يقدم المشفى خدماته لأكثر من 30 ألف نسمة من مدينة درعا وريفها حيث يضم كادراً طبياً يغطي معظم الاختصاصات، كالجراحة العامة والصدرية والأذن والحنجرة والعظمية والسنية من خلال وجود طبيبين مختصين وطبيب عام بشكل دائم وأكثر من 16 ممرضاً وفنياً.

دأب النظام على الاستهداف المباشر للكوادر الطبية منذ انطلاق الثورة السورية، حيث ارتكب العديد من الجرائم بحق العاملين في الحقل الطبي من خلال اعتقال الأطباء والممرضين والفنيين ومنهم من استشهد تحت التعذيب داخل سجون النظام السوري وآخرين تمت تصفيتهم ميدانياً خلال الاقتحامات للأحياء والمنازل أو بقنصهم بشكل مباشر حيث بات العثور على كوادر طبية عملية بالغة الصعوبة.

الأسواق في الحسكة رهينة الطرق المغلقة

■ الحسكة - جوان تتر

قبل سنواتٍ ليست ببعيدة كانت أسعار البضائع في محافظة الحسكة تمتاز بانخفاضها، كونها منطقة على مقربةٍ من الحدود التركيّة والعراقيّة، كما أنّ الطرق كانت سالكة بينها وبين العاصمة دمشق، وبقية المحافظات، بالإضافة إلى توفّر مهربي البضائع الذين أغرقوا المنطقة بالمواد المهرّبة من تركيا والعراق ولبنان. مواد غذائية وإلكترونيات بالإضافة إلى مختلف أنواع البضائع الأخرى، التي كانت تباع بأسعارٍ رخيصة متفقة مع الدخل الفردي، المعتمدِ أساساً على الوظائف المؤسساتية وما يجنيه المواطن من مواسم الزراعة الوفيرة، في حال كرم السماء وتوفر المواد اللازمة لزراعةٍ ناجحة، هذا ما كانت عليه الحال قبل اندلاع الثورة في سوريا، ولكن بعد اندلاعها وتبدّل الأوضاع الاقتصادية والأمنية، وإغلاق المعابر الحدودية التي كانت معابر شريانية لدخول المواد والبضائع المتعددة إلى داخل المحافظة، بدا المشهد مختلفاً، ففي الصيف والشتاء يبدو المشهد هو ذاته أمام الدكاكين في القامشلي، شاحناتٌ صغيرة وهي تُنزل البضائع خجلةً من الرداءة المستوردة، والباعة يعرفون حقّ المعرفة مستوى رداءة البضائع، لكن ما باليد حيلة في ظلّ الحرب الدائرة وانقطاع أوصال الطّرق المؤدية إلى العاصمة إلّا جوّاً وبتكاليف باهظة، الأمر الذي يدفع بالباعة إلى رفع أسعار مبيع المواد، وبالتالي التأثير على الحركة الاقتصادية في المدينة وباقي المدن الأخرى سلباً.

في جولةٍ بسيطة على المحلّات سيكتشف المرء أمراً في غاية الأهميّة والخطورة، وهي مسألة اختلاف أسعار المبيع بين بائعٍ وآخر! عبد الرحمن عيسى، 36 سنة وهو صاحب محل سوبر ماركت، يقول عن هذا الأمر: "نعم، نفعل ذلك لأن الذي يمدّنا بالبضائع يدفع ضرائب أكثر لشراء طريقٍ آمن، ولكي لا يتعرّض لمضايقاتٍ من السلطات التي تحكم المناطق الحدوديّة، وبالتالي تصلنا البضاعة دون أيّ تلفٍ يذكر، لذا أضطّر إلى رفع الأسعار، وخاصةً أنّ تجّار المواد التموينية يتعاملون بالدولار وليس بالليرة السورية، وهذا ما يدفعنا إلى رفع الأسعار كي نحقق النذر اليسير من الربح، الذي سوف يرفدنا برأس مال يمكّننا من شراء البضاعة لتستمر عمليّة البيع، ونكون قادرين على إمداد المواطنين بالاحتياجات الضروريّة".

ولكن هذا الاختلاف في الأسعار عموماً لا يؤثّر فقط إلّا على المواطن العادي، الذي بات فريسةً للأسعار المرتفعة والغلاء، بدءاً من المواد الغذائيّة وليس انتهاءً بالملابس، هذه الأخيرة التي تملك قصّةً أشدّ حزناً فيما يتعلق بصعوبة الحصول عليها، حيث تمتاز بأسعارها الباهظة مقارنةً مع الأيّام الماضية، قبل الثورة كانت تصل إلى أسواق الحسكة من حلب المشهورة بصناعة الملابس حيث كان اعتماد أسواق الملابس في الحسكة وباقي مدنها على معامل حلب يصل إلى حوالي الـ90 في المائة تقريباً، وبأرقام خياليّة، وكانت تصل أطنان من الملابس بشاحنات كبيرة من محافظة حلب، لكن مع اندلاع الفوضى والقصف المستمرّ، وتدمير مختلف المعامل في حلب والطرق المغلقة تماماً، بات من الصعوبة بمكان العثور على طريقة آمنة لنقل البضائع من المحافظات السوريّة الأخرى، فلجأ المواطن في الحسكة إلى أسواق البالة، والتي تمتاز بأسعارها المنخفضة، حيث يصل سعر القطعة الواحدة تقريباً إلى الخمسمائة ليرة سورية، وأغلب قطع الملابس تكون مهرّبة من تركيا أو من إقليم كردستان العراق،

هكذا يعيش الطلاب في المدينة الجامعية في "الهمك"

■ دمشق - نوال المعصوم

يقع تجمّع الهمك في جامعة دمشق في موقع استراتيجي، متوسطاً لتجمّع أمنيٍّ كبير وذلكَ في منطقة الطبالة على طريق المطار، تحيط بهِ مناطقُ ساخنةٌ لا تتوقف فيها المعارك، كالدخانية ومخيم اليرموك وحي جوبر الذي لا يهدأ الصراع فيه، تبعاً لهذا المكان الجغرافي فإن الطلاب المقيمين في هذا التجمع يعانون من القلق والتوتر الدائمين، ويعزون تحمّلهم لهذا المكان الخطير إلى عدة أسبابٍ منطقيةٍ تُفرضُ عليهم.

علي طالبٌ يقطن في التجمع ويشبّه الإقامة فيه بالإقامة في معسكر الخدمة العسكرية، يقول علي: «نظراً لكثرة الطلاب المحتاجين للسكن فإن الغرفة التي لا تتجاوز مساحتها عشرة أمتار مربعة تمتلئُ بخمسة شبانٍ على الأقل! حينَ ننام نشعرُ وكأننا أكياسٌ بشريةٌ مكدّسةٌ فوق بعضها، لكن ما حاجكَ إلى المرِّ إلا الأمرُّ منه، فالمنازل في الخارج آجارها غالٍ جداً كما تعلم، ودوامنا في الجامعة طويل حيثُ لا مجال للعمل في وظيفةٍ ما لتأمين هذا المصروف الكبير، لهذا اضطررتُ أن أسجل في السكن رغم كل مساوئه، من نظام صارم وموقع خطير فقد تعرضنا لعدة قذائفَ في كثيرٍ من المَرات إضافةً إلى بعض الاشتباكات بالرصاص، ناهيك عن صوت الطائرات الحربية كل يوم».

أما عن الطالبات المقيمات في التجمع وحيث تمّ نقلهنّ حديثاً إلى الوحدات السكنية ذات التصميم الجديد، فهنّ يعانين من أمورٍ أخرى، ريتا تحدثت عن وضعهنّ هناك: «هذهِ الوحدات الجديدة جميلةٌ جداً من حيث تصميمها الخارجي، إلا أن محتوياتها الداخلية ليست جيدة! قيل إنهم نقلونا إليها بسرعة حيث تلقوا بعض التنبيهات العليا بأنهم تأخروا في فتحها رغم جهوزيتها منذ أربع سنين، فأكملوا أثاثها من الـ «ستوك» فبعد أقل من شهر من إقامتنا فيها بدأت الأشياء تتعطل، وعن انقطاع المياه: فنحن فتيات ونتطلب وجود الماء كثيراً للتنظيف والاستحمام والطبخ وإلى ما هنالك، لكن لا يوجد سوى خزان واحد صغير لثلاث وحداتٍ سكنية! تمرُّ علينا أحياناً ثلاثُ أيام دون مياهٍ ثم تأتي في الرابع، أما أكثر مما يغيظني هو التمييز والدعمُ والواسطة لدينا! حيث فتيات الاتحاد الوطني لطلبة سورية لهنّ أفضل الغرف وربما يكُنّ ثلاث فتياتٍ فقط في الغرفة أو حتى اثنتين أما نحن في الغرف العادية أربعةٌ وخمسة! عدا عن كونهن «يتأمّرْن» على زميلاتهنّ رغم أننا كلنا مهندساتٌ وسواء! إلا أن فكرة الإقامةِ في وحداتٍ مؤمّنةٍ ببعض الخدمات التي لا بأس بها مع قليل من الكهرباء التي يحتاجها القاطنون خارجَ المدينة الجامعية، وبعض الأمان الذي يمكن أن نشعر به لأننا في تجمّع لا يدخله الغرباء ومحاطٌ بقوى عسكرية وأمنيةٌ لحمايتنا، كل هذا يجعلنا نتحمّل قسوة الإقامة هنا مقارنةً بالخارج».

وقد أجمعَ كلٌّ من ريتا وعلي على موضوع الكهرباء حيث اتفقا على أن إدارة المدينة الجامعية تبذل جهداً من أجل تأمين الكهرباء لقاطنيها عن طريق ما يقارب الخمس مولدات كهربائية، حيث يحوي التجمع ستّ وحداتٍ سكنية منها ثلاثةُ وحداتٍ ذات تصميم حديث، مجهّزةٌ بالكثير من الإنارة في الغرفِ، إضافةً إلى الشتاء البارد جداً والذي يدفع الطلاب إلى تشغيل سخاناتهم كل الوقت، وأنه لولا هذه المولدات التي تولد طاقةً كبيرة تكفي للإنارة والتدفئة لكانت حياتهم بائسةً كما في الخارج، إلا أن زيادة الاستهلاك والشّحّ في مادة المازوت يخفف أحياناً من تشغيل المولدات خارج أيام الامتحانات.

وعن الوضع الأمني يتحدث أحمد: «تجمع الهمك مجاورٌ لفرعين أمنيين ولمدرسة أبناء الشهداء كما أنه مجاورٌ لحاجز عسكري، إذن فهو آمنٌ خارجياً إلى حدٍّ ما مما يستدعي بالمقابل تشديداً كبيراً على كل من يدخل إلى التجمع، حيث يُمنع تقريباً دخول أي شخص غير قاطن في التجمع إلا في الحالات الضّرورية وحيثُ تُحجزُ هويته الشخصية عند حراس الباب الرئيسي إلى أن يخرج فيستردها، أما عن الداخل فقد ازداد الحرص الأمني عن طريق وضع بعض الطلاب على باب كل وحدةٍ سكنية يفتشون الداخل إلى الوحدة لكي يضمنوا عدم دخول أي شخص غريب عن وحدتهم بحدّ ذاتها حتى لا يثير أيّةَ مشاكل أو شغب فيها، بعض الطلاب وجدوا في هذه الحركة أمراً لا داعي له حيث أن الناس توقفوا عن التفكير في فعل أي شيءٍ في هذه الأوضاع وبأن الهمّ الأكبر اليوم باتَ في نجاحهم في الجامعة على الرغم من أوضاع البلد القاسية».

رغم كل ظروف المعيشة القاسية التي يتحملها قاطنو المدينة الجامعية إلا أنهم يجدون فيها ملاذاً يخفف مصاريفهم الكثيرة، حيث يدفعون رسم التسجيل الرمزي جداً منذ بداية السنة الدراسية وحتى نهايتها، ولا يدفعون أية فواتير للماء أو الكهرباء، ويبقى مصروفهم الوحيد هو الأكل والشرب، أما عن تحمّل الوضع الأمني والحربي المحيط فالمعارك موجودةٌ في كل سورية مما جعلهم يتأقلمون مع هذا الوضع.

في مدينة القامشلي تحاول الإدارة الذاتية الديمقراطية بهيئاتها المختلفة الإحاطة بأمور إدخال البضائع إلى المدينة من مختلف الطرق، من خلال هيئة التموين لإيجاد وسائل متعددة للتنسيق مع التجّار والباعة، وفرض عقوبات على مسألة الغلاء بإصدار قوانين جزائية ضد المتلاعبين بالأسعار، لكن الطامة الكبرى للقامشلي وبقية مدن محافظة الحسكة تكمن في الممرّات المغلقة التي تفرض تكاليف باهظة في مقابل رفد المنطقة بالبضائع اللازمة.

يقول سمير الأحمد، 35 سنة، وهو بائع ملابس مستعملة: "القلّة القليلة من أبناء محافظة الحسكة يستطيعون شراء الملابس المستوردة من تركيا أو من دولٍ أخرى في العالم، أو حتّى تلك الملابسَ الآتية من الداخل السوري، بينما الغالبية لا يمكنهم شراء هذه القطع التي تمتاز بالسعر المرتفع، يصل سعر المعطف الشتوي المستورَد من تركيا إلى حوالي المائة دولار، وهذا مبلغ مرتفع جداً بالمقارنة مع أسعار الملابس المستعملَة التي تفي بالغرض في أحايين عدّة، ناهيك عن أسعارها الرخيصة المتوافقة مع دخل الفرد السوري الذي بدأ بالتناقص بحكم قلّة فرص العمل وارتفاع أسعار صرف الدولار مقابل الليرة السورية والأزمات الاقتصادية المتعدّدة"، وفي سؤالٍ عن طريقة استيراد هذه الألبسة وحول آلية إدخال هذه القطع إلى محافظة الحسكة، يقول الأحمد: "نتعامل مع مهربيّن يقومون بإدخال هذه القطع عن طريق البوّابات الحدوديّة، بتنسيق غامض مع الجهات المختصّة التابعةً للإدارة الذاتيّة الديمقراطيّة من الجهة السوريّة، كذلك مع الطرف الحدودي التركيّ".

المواطن السوري لا يجد مخرجاً من الأزمة الاقتصادية، سوى بالاعتماد على بضائع مستوردة. أمّا فيما يتعلّق بالمواد الغذائيّة واستيرادها، يتحدث عزيز مراد، 40 سنة، وهو بائع جملة: "نعتمد على المنتوجات الزراعية التي تتم زراعتها في منطقتنا، أمّا الحمضيّات وبعض الخضروات والفواكه فيتمّ الحصول عليها من خلال دفع مبالغ ماليّة ضخمة، بهدف إيصالها إلى الحسكة من مختلف المحافظات السورية، وعلى الأخصّ من ناحية المناطق الساحليّة، وهذه المبالغ التي ندفعها تكون لتسهيل عمليّة إيصالها إلى منطقتنا، وفي النهاية يتمّ اقتطاع واسترجاع هذه المبالغ التي يتمّ دفعها من خلال زيادة أسعار المواد، طبعاً تلك الأموال تذهب إلى جهاتٍ أمنيّة تابعة للنظام السوري، وأيضاً إلى تنظيم الدولة الإسلاميّة (داعش) وغيرها من الجهات، بهدف تسهيل عملية إدخال هذه المواد الغذائية، كما ينطبق الأمر ذاته على أغلب المواد التي نحصل عليها من محافظات سوريّة مختلفة، مثل اللاذقية أو طرطوس أو حتى دمشق".

«أرشيف المطبوعات السورية» المطبوعات الجديدة في موقع واحد

أطلقت مؤسسة عنب بلدي الأحد الماضي، موقعًا إلكترونيًا يقدم خدمة حفظ وأرشفة المطبوعات الجديدة التي صدرت في سوريا عقب انطلاق الثورة، حمل اسم «أرشيف المطبوعات السورية»، وذلك خلال المؤتمر الأول لرابطة الصحفيين السوريين، الذي عقد في مدينة غازي عنتاب التركية ما بين 20 و22 من الشهر الجاري.

وجاء في تعريف الموقع الذي قدمه مشرف المشروع جواد شربجي، خلال الجلسة المخصصة لوسائل الإعلام الجديدة في المؤتمر، أنه موقع مستقل «لا يتبنى توجهًا سياسيًا أو حزبيًا أو دينيًا... يحاول تحسين الواقع التسويقي للمطبوعات السورية، التي تنتشر على عشرات المواقع الإلكترونية بشكل غير منظم»، وقال إن «الموقع هو خطوة أولى في المشروع»، وسيتبعه إصدار كتيب يحوي تعريفًا بكل المطبوعات السورية سيطبع ويوزع على المؤسسات الإعلامية أواخر شباط 2015.

وأضاف شربجي أن أهمية المطبوعات السورية تكمن في كونها «وثائق تاريخية» تضم في صفحاتها محتوى متنوعًا يوثق للواقع السوري بكل مستوياته، ويعبر عن آراء وتطلعات السوريين بمختلف انتماءاتهم وتوجهاتهم، وسيكون مادة غنية لأي أبحاث أو دراسات مستقبلية، وطالب رابطة الصحفيين السوريين بالمساهمة من خلال خبرات أعضائها بعملية «تقييم وتحليل محتوى مطبوعات السورية» التي زاد عددها حتى الآن عن 120 مطبوعة.

كما قدم مشرف المشروع شرحًا موجزًا عن محرك البحث، «الذي استغرق الجهد الأكبر في برمجة الموقع»، وقال إنه «سيقدم خدمة هامة وعملية» لأصحاب المطبوعات والصحفيين والقراء، إذ سيتيح إمكانية البحث في الصحف من خلال قدرة الموقع على تحليل محتوى ملفات الـ PDF كملفات نصية والوصول إلى داخلها، كما يوفر إمكانية البحث عن المطبوعات بحسب أماكن صدورها، أو ضمن نطاق زمني محدد.

ويرى مدير المشروع التنفيذي محمد خولاني، أنه "لابد من تخزين المطبوعات السورية والاحتفاظ بها للاستثمار المستقبلي من قبل السياسيين والباحثين والمؤرخين"، وناشد جميع الصحف والمجلات السورية غير المؤرشفة في الموقع، أن تبدأ بإرسال مطبوعاتها إلى الموقع، مشيرًا إلى أن ذلك "سيساعدها على حفظ إنتاجها وتسويقه للجمهور".

بدوره اعتبر دياب سرية، رئيس تحرير جريدة تمدن وعضو الشبكة السورية للإعلام المطبوع، أن «الموقع هو الأول من نوعه على صعيد الإعلام السوري»، وقال إن أرشفة هذا الكم من المطبوعات «بمثابة عمل توثيقي لمرحلة هامة من تاريخ سوريا، يرصد الحالة الإبداعية السورية التي ولدت مع انطلاق الثورة»، مشيرًا إلى أن «الشبكة السورية للإعلام المطبوع سوف تعتمد الموقع بشكل رسمي كمرجع في البحث عن الإصدارات الورقية في سوريا».

بدوره أكد الكاتب والصحفي علي سفر، على أهمية أرشفة المطبوعات باعتبارها "ذاكرة لسوريا وليس فقط للصحافة، وكونها توثق وقائع الحياة اليومية السياسية والعسكرية والاجتماعية في البلاد".

ونصح سفر، القائمين على المشروع أن يجعلوا عملية الأرشفة متاحة للجميع، "ليس فقط من خلال الموقع، بل بربطها بمحركات البحث مثل غوغل وياهو وغيرها"، داعيًا إلى "رفع سوية العمل الصحفي بعد الثورة، من إجراء عمليات التقييم الدورية وإخضاع المواد الصحفية للمعايير والأسس المهنية".

وكان العمل على المشروع قد بدأ في آذار 2013 من قبل فريق منبثق عن مؤسسة عنب بلدي، على شكل نشرة إلكترونية أسبوعية تضم روابط أحدث المطبوعات الصادرة في سوريا، ضمن ما أطلق عليه اسم "الإعلام السوري البديل"، ويضم الموقع حاليًا أكثر من 3800 عدد لـ 126 مطبوعة (ورقية والكترونية)، ويوفر تعريفًا بكل منها ومعلومات التواصل والاتصال بها، بالإضافة إلى مجموعة من ميزات التصفح والتحميل والطباعة والمشاركة.

يذكر أن الموقع أطلق رسميًا في الحادي والعشرين من كانون الأول 2014 بنسخة تجريبية جاهزة للاستثمار، وذلك بدعم مالي من منظمة NPA النرويجية، ودعم إعلامي من الشبكة السورية للإعلام المطبوع ورابطة الصحفيين السوريين.

هيئة الإغاثة الإنسانية: بإمكاننا مساعدة اللاجئين السوريين لـ 20 سنة أخرى

قال منسق هيئة الإغاثة الإنسانية التركية (IHH) لولاية كليس "إرهان يميلاك" إن الهيئة أرسلت 4500 شاحنة مساعدات إنسانية إلى المحتاجين في سوريا خلال السنوات الأربع الأخيرة.

ولفت "يميلاك" في تصريحات صحفية إلى استعداد حكومة بلاده لإرسال مساعدات للسوريين لـ 20 سنة أخرى" موضحاً أن تركيا قامت بما يجب عليها في هذا الصدد، إذ استقبلت الحكومة الضيوف في أفضل مناخ ممكن حسب تعبيره.

وذكر "يميلاك" أنهم يحاولون تقديم المساعدة للسوريين المقيمين في المخيمات داخل تركيا وسوريا، كما يقومون بإيصال المساعدات الإنسانية إلى من يحتاجها، مضيفًا: "أرسلنا 4500 شاحنة مساعدات إغاثية إلى سوريا، إضافة إلى تقديم طعام ساخن لقرابة 30 ألف شخص يوميًا في المخيمات داخل الأراضي السورية".

وأشار "يميلاك" إلى أن الهيئة أقامت أكبر مخيم في سوريا، يضم نحو ألف مسكن جاهز قائلًا: "إن بعضًا من السوريين الفارين من الحرب لجأ إلى تركيا، والبعض الآخر نزح إلى مخيمات قرب الحدود مع تركيا في سوريا، كما أن حياة الخيم زرعت اليأس في نفوسهم لأن الأحداث في بلادهم قد طالت، لذلك فنحن نعمل على إقامة مساكن جاهزة لهم".

كما لفت "يميلاك" إلى أن المنظمات الدولية لم ترسل مساعدات كافية إلى سوريا، مبينًا أنهم بدأوا بخلق حلول دائمة لضحايا الأزمة السورية.

وتعتبر هيئة الإغاثة الإنسانية (IHH) من أكبر الجهات الداعمة للاجئين السوريين في تركيا، وفي المخيمات القريبة من الحدود السورية التركية.

وتأسست الهيئة في عام 1992 إثر حرب البوسنة البوسنة معتمدة على تبرعات الأتراك وانتظم عملها عام 1995 ضمن مؤسسة هيئة الإغاثة والمساعدات الإنسانية وتنشط في دول ومناطق عدة كدول البلقان وأوكرانيا وإندونيسيا وبعض دول إفريقيا والشرق الأوسط.

الهَتــك . . مريم، "شاهدة ملكة" في محكمة جنايات دولية (1)

■ عامر محمد

تنشر بالتزامن مع مجموعة من وسائل الإعلام السورية

الخميس، الثاني عشر من كانون الثاني عام 2012، اعتقلت مريم "اسم مستعار" أثناء مرورها في سوق شعبي يدعى "سوق المناطي" في حي جوبر بدمشق، واقتيدت إلى فرع المخابرات الجوية في منطقة المزة حيث بقيت هناك لأربعة أشهر، عذبت واغتصبت، وحملت بجنين نتيجة الاغتصاب وفقدته نتيجة التعذيب الوحشي، قبل أن يطلق سراحها بعد أن أجبرت على الاعتراف بقتل ضابط، مرت أشهر بعد ذلك، لتعتقل مريم للمرة الثانية، وتمضي في الاعتقال الثاني أكثر من عام وثمانية أشهر، من جديد عذبت وأوذيت واغتصبت، قبل أن يطلق سراحها وهي تحمل في أحشائها جنيناً لا تعرف من أباه ولا ما تصنع به، وضعت مريم طفلها في مشفى ميداني في النبك بريف دمشق واسمته محمد، بعد حوالي العام على إطلاق سراحها، تروي مريم لـ "سوريتنا" للمرة الأولى تفاصيل أكثر من عامين أمضتها في المخابرات الجوية، ومريم ليست الوحيدة.

الاعتقال الأول "من جوبر إلى العدوي"

اقتيدت مريم إلى فرع المخابرات الجوية في منطقة المزة، وبدأ التحقيق معها بعرض صور لرجال ونساء من ذات الحي الذي تسكنه، وتقول إنها كانت تعرف البعض من تلك الوجوه، لكنها أنكرت تلك المعرفة، فبدأ تعذيبها وضربها، تستمر جلسة التعذيب، من نصف ساعة حتى ساعتين، تتعرض فيها المعتقلة لشتى أنواع الضرب والتعذيب، وقالت إنها كانت تقسم بالمقدسات الدينية الإسلامية بأنها لا تملك أي معلومات، لكن ذلك كان يجعل المحققين يعذبونها أكثر.

تقول مريم إنها وصلت إلى مرحلة من الإجهاد نتيجة التعذيب أصبحت فيها ترجو المحققين والعناصر كي يتوقفوا عن تعذيبها وتشير "كنت أرجوهم باسم الله ونبيه، فكان ضربي يزداد إثر ذلك، ثم حاولت أن أرجوهم باسم "الإمام علي" إلا أن ذلك لم يوقف تعذيبي بل زاد منه" إذ كانوا يظنون أنها تسخر من معتقداتهم، رغم أن عدداً منهم لا ينتمي إلى الطائفة العلوية، وتقول إن بينهم لبنانيون عرفتهم من لهجاتهم.

وبعد أسبوع من التعذيب المتواصل الذي كان من ضمنه الحرق والتعرية والإهانة، شتمت مريم بشار الأسد "الرئيس السوري" أمام المحقق، راجية من ذلك التصرف الموت "دعوت الله أن يصيب بشار الأسد بالمرض والموت بوجه المحقق مباشرة كي يقتلني، قلت (الله يشلو ويزلو لبشار الأسد متل ما زلنا) كنت أعلم أن جملة مماثلة لها جواب واحد بالنسبة لهم وهو قتلي، فاقتادوني إلى زنزانة منفردة، وجردت من ملابسي بشكل كامل، في درجة حرارة منخفضة جداً، ربطت قدماي وعلقت من السقف بشكل مقلوب وتعرضت خلال هذه الفترة لحرق بأعقاب السجائر واعتداء جنسي، فضلاً عن الضرب المتواصل" بقيت مريم في المنفردة لمدة ثمانية وأربعين ساعة وتصف المكان الذي احتجزت فيه بالمخيف.

لم يكن ما ترويه مريم في تفاصيله مفاجئاً جداً لـ أية مهنا المعالجة النفسية والمختصة في علم النفس العيادي، والتي اطلعت على قضية مريم، مهنا قالت في إجابتها على سؤال سوريتنا حول مدى تقاطع المعلومات التي أدلت بها مريم مع معلومات سمعتها من معتقلين سوريين آخرين، إن هناك ما يقارب من 60 ٪ من معلومات مريم يتقاطع تماماً مع ما أدلى به معتقلون سابقون في فروع أمنية سورية أخرى، فطريقة التعذيب وتفاصيله هو أكبر قاسم مشترك بين قصة مريم وقصص أخرى رواها معتقلون سابقون بينهم رجال.

وتصفُ مريم آلية عمليات الاغتصاب بالتالي " يتم النداء على اسم المعتقلة وتُقاد إلى غرفة أخرى وتغتصب فيها، كانت عمليات الاغتصاب مستمرة طوال فترة اعتقالي لمدة أربعة أشهر، وتكون مترافقة مع إهانات وإذلال شديدين، هدف المُغتصبين هو إذلال المعتقلة وليس المتعة الجنسية" تقول الشاهدة إنها تعرضت للاغتصاب بمعدل مرة واحدة في اليوم، واستمر ذلك حتى ما قبل إطلاق سراحها، فيما حملت بجنين في المعتقل وفقدته نتيجة الضرب المستمر، وتذكرُ أن أخريات حملن بأجنة نتيجة ذلك، وأجهضن نتيجة الضرب أيضاً على الصدر والظهر والبطن، فيما لا تستطيع أن تؤكد ما إذا كان المحققون والعناصر يقصدون ضربهن بغرض إجهاض الأجنة أم لا.

تعرضت مريم لاغتصاب خلفي وأمامي، وزاد من حدة وتكرار اغتصابها الحادثة التي شتمت فيها بشار الأسد، وتقول إنها شاهدت وجوه بعض عناصر الفرع المُغتصبين، فيما أخفى آخرون وجوههم، هؤلاء كانوا يختارون المعتقلات لاغتصابهن وفق جدول عبثي، فيما سجل الاغتصاب بحق نساء وفتيات من عمر السابعة عشرة وحتى الخمسين عاماً، قام به ضباط وعناصر على حد سواء.

يستعمل الاغتصاب كسلاح وبشكل ممنهج في المعتقلات السورية، كما يؤكد عبد الكريم ريحاوي رئيس الرابطة السورية لحقوق الإنسان، يقول إن ما تدلي به مريم يتقاطع بشكل كامل مع عشرات الشهادات الأخرى، وإن الهدف من عمليات الاعتداء الجنسي ليس انتزاع معلومات من المعتقلين، بقدر ما هو محاولات لإذلالهم، ويشير ريحاوي إلى أن مجلس الأمن أصدر قراراً بملاحقة جناة عمليات الاعتداء الجنسي في المحاكم الدولية وحتى في محاكم سوريا القادمة، مشيراً إلى أن السلطات السورية تستخدم الاغتصاب كسلاح دائم.

يبلغ عدد المعتقلات اللواتي كن مع مريم في المخابرات الجوية في اعتقالها الأول، أكثر من 150 معتقلة تتراوح أعمارهن بين 17 عاماً حتى 60 عاماً وتذكر أنها شاهدت أطفالاً معتقلين منهم دون الثانية عشرة، تعرضوا للضرب كذلك من قبل المحققين، لكنها تصفه بالعذاب الأقل، وكانت شاهدة على حالات قتلت فيها المعتقلات من شدة التعذيب والاغتصاب ولا تعلم ماذا فُعل بجثثهن.

يئست مريم من إطلاق سراحها من فرع الجوية، ووصلت لحالة سيئة نفسياً وجسدياً، وتصف فترة الاعتقال الأولى بأنها قربتها من الموت مراراً وكانت تنتظر حدوثه، فيما تصف اغتصابها بأنه كان متكرراً بشكل يفوق اغتصاب أخريات.

وجه المحققون لـ مريم تهمة قتل ضابط في الجيش السوري "أيمن جوابرة" خلال اشتباك مسلح في حي جوبر، وتهمة تقديم الذخيرة والسلاح للجيش الحر، ووقعت على التهم وأطلق سراحها في حي العدوي بدمشق مع أربعة عشرة معتقلة في وقت متأخر من الليل.

بعد إطلاق سراحها من المخابرات الجوية، توجهت مريم إلى حي جوبر وبقيت هناك لفترة قصيرة، قبل أن يقضي معظم أفراد عائلتها نتيجة قصفٍ - من قبل القوات النظامية - ببرميل متفجر، البرميل دمر ستة أبنية بشكل كامل، فنجت هي مع شقيقها من عملية القصف الذي تم في وقت كانت فيه خارج المنزل، فانتقلت إلى منطقة بين عربين وجوبر، حيث عملت في مهنتها السابقة "التمريض" مع مصابين مدنين وعسكريين من الجيش الحر، واعتقلت هناك للمرة الثانية.

عُمان تحت المجهر
بين تقاسم الجغرافيا والمستقبل الغامض (2)

■ هاني سعد الدين

الحديث عن أي شكل من أشكال الإصلاح الاقتصادي فهو بلا شك مرتبط ارتباطاً عضوياً بعملية إصلاح سياسية تبدو بعيدة عن عمان اليوم، التي تعاني من تمركز السلطات الشديد في يد السلطان قابوس الذي جمع بين يديه القسم الأعظم من السلطات، على غرار ملوك أوروبا في القرون الوسطى مما جعل الأسرة الحاكمة مؤسسة ضعيفة، فضلاً عن غياب تام لأي مؤسسة أو حزب أو كيان سياسي في السلطنة.

قابوس بن سعيد ليس فقط السلطان بل أيضاً رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير الخارجية ورئيس البنك المركزي. بينما يتقاسم أبناء عمومته مناصب ثانوية في البلاد كوزارة الثقافة والبيئة والمراسم، وقد نتج عن الشخصنة الشديدة للسلطة اعتماد النظام بكامله على السلطان وغياب أي كفاءة إدارية لدى الأمراء خلافاً لنظرائهم الخليجيين الذين تمرسوا في وظائف الدولة، على اعتبار أن الملكيات الأخرى في الخليج هي مشاريع عائلية.

حتى أن السلطان قابوس لم يسمي ولياً للعهد، مخافة الانقلاب عليه، فالأخير انقلب على والده عندما كان ولياً للعهد، بل وضع أسلوباً خاصاً لاختيار خليفته، حيث قال حرفياً «عندما أموت، تجتمع عائلتي، وإذا لم يتفقوا على مرشح، يقرر مجلس الدفاع ولي العهد بناء على اسم أو أسماء حددها السلطان السابق. وقد كتبت سلفاً اسمين بترتيب تنازلي ووضعتهما في ظرفين مختومين في منطقتين مختلفتين».

على الرغم من الحديث عن ديمقراطية وليدة في عمان واستنساخ مشوه للتجربة البريطانية في الحكم عن طريق وجود مجلسين عموم ينتخب من الشعب وشيوخ يعينه السلطان، فإن الواقع يثبت غير ذلك فالبرلمان المذكور ليس من صلاحيته معالجة القضايا الأساسية مثل الأمن القومي أو العلاقات الخارجية أو النظام السياسي. ولا يسمح له إلا بمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع الاستثمار والإصلاح الإداري، وحتى في هذه المجالات لا يبادر المجلس بتشريع ما بل يمكنه فقط التعليق على القوانين أو اقتراح تعديلات على قوانين تقدم له من قبل وزارة السلطان للدراسة.

يضاف إلى ذلك غياب أي شكل من أشكال حرية الرأي، ووفقاً لتصنيف قامت به الإيكونوميست عام 2012، سجلت عمان نقطة واحدة من سلم تصنيف يحتوي على درجات من الواحد إلى العشرة، وجاءت في ترتيبها بعد المملكة العربية السعودية.

لم تفلح العلاقات الخارجية المتشابكة والستار الحديدي الذي فرضه السلطان قابوس على الداخل العماني، في منع رياح التغيير من الوصول إلى السلطنة التي كانت على موعد مع الربيع العماني في شباط 2011، والذي بدأ من دوار ولاية صحار عقب تجمع عدد من موظفي شركات القطاع الخاص للمطالبة بتحسين أجورهم، قبل أن يتمدد.

ولم يهدف الحراك بأي شكل لتغيير نظام الحكم وانحصرت المطالبات بالإصلاح تحت عنوان "نحن لا نطالب بتنحي السلطان، لكننا نطالب بإصلاحات حقيقية تشمل الرؤوس النافذة في الدولة"، وقد لخصت المطالب في عريضة مسيرة "نداء الخير" التي رُفعت للسلطان في شباط 2011، وركزت في حينه على أهمية مكافحة الفساد الاداري والمالي، إصلاح الحكومة بإقالة الوزراء غير الأكفاء ومحاسبتهم، تفعيل لجان مجلس الشورى وإعطائها صلاحية مراجعة سياسات الوزارات والتصويت عليها قبولاً ورفضاً. أما في الجانب الاجتماعي، فشددت على أهمية إنشاء الجمعيات الأهلية والخيرية والتعاونية والثقافية بشروط ميسرة، ورفع مستوى المعيشة للفرد العماني من خلال ايجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل، رفع رواتب أسر الضمان الاجتماعي، ورفع مستوى الحد الأدنى لأجور الموظفين في القطاعين العام والخاص، توفير مخصصات شهرية للعاطلين عن العمل، فضلاً عن إعفاء المواطنين من الديون المصرفية الحكومية والخاصة.

وكان رد الحكومة باتجاهين نحو إجهاض الحراك أولهما من خلال اللعب على الوتر المذهبي "إباضية، سنة"، والإباضية هم فرقة من فرق الخوارج وسميت على اسم مؤسسها عبد الله بن إباض. وتعود جذور هذا المذهب إلى الخوارج من مؤيدي الإمام علي بن أبي طالب الذين انقلبوا او خرجوا عليه وفي مرحلة لاحقة اعترفوا فقط بخلافة الخليفتين الأوليين أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب، ويختلف الاباضيون عن الشيعة أساساً بأنهم يؤمنون بضرورة انتخاب الخليفة من بين عموم المسلمين، ويرون أن أي مسلم يمكن أن يكون إماماً إذا ما توفرت فيه الشروط ويتم تعيينه من خلال مبايعته.

وهم يشكلون خمسين بالمئة على الأقل من أهالي عمان بما فيهم الأسرة الحاكمة، ومن المعروف أن عمان حكمت تاريخياً من الداخل من قبل إمام الإباضية وساحلياً من أجداد السلطان قابوس، إلا أن اللعب على الوتر المذهبي لا يمكن للسلطان أن يعول عليه كونه مرفوض من الإباضية ولا يعتبر إماماً عادلاً لأسباب لها علاقة بحياته وميوله الخاصة مما يفقده صفة الإمامة.

وإمعاناً في إجهاض الحراك عمدت الحكومة إلى إجراءات تخديرية، حيث أصدر السلطان قابوس عدداً من المراسيم حاول من خلالها امتصاص الغضب الشعبي، أهمها تعديل المادة السادسة من الدستور، والمتعلقة بكيفية اختيار السلطان، خاصةً وأن تأمين انتقال السلطة يعد مثار جدل كبير في الأوساط العمانية في ظل عدم وجود ولي عهد، ما يجعل البعض يتخوف من المستقبل ووقوع البلاد في الفراغ، وذلك لغياب ولي عهد شرعي كون السلطان لم يتزوج ولم ينجب أولاداً لخلافته.

وقد أتى التعديل ليشرك رئيسي مجلس الشورى والدولة ورئيس المحكمة العليا وأقدم اثنين من نوابه في مهمة تثبيت من اختاره السلطان قبل وفاته، إلى جانب ذلك منح السلطان مجلس الشورى صلاحيات رقابية وتشريعية، فضلاً عن أن رئيس مجلس الشورى أصبح يُختار من بين أعضاء المجلس من خلال انتخابات داخلية، كما منح المواطنين حق اختيار مجالسهم البلدية، للمرة الأولى في تاريخ السلطنة.

لكن السلطات الآنفة الذكر الممنوحة لمجلس الشورى بقيت محدودة لعدم قدرته على استجواب الوزراء، إذ أن هذا الحق يقتصر على الوزارات الخدماتية لا الوزارات السيادية. أما السبب، فيرتبط بكون السلطان قابوس يشغل جميع الوزارات السيادية في البلاد.

في الختام لعمان مستقبلٌ يلفه الغموض، وطاقاتٌ شبابية عينها على التغيير، في محيطٍ ينام ويصحو على ضوء المعارك والاقتتال.

الدولة المدنية وتحدياتها بعد الحراك العربي (2)

■ فضيل التهامي

أولا: مرحلة حكم الإسلاميين:

بعد وصول الإسلاميين إلى السلطة حاولوا ملاءمة مشروعهم السياسي بمرتكزات الدولة المدنية، لتفادي الاصطدام بالحركات الاجتماعية، خاصة النقابات العمالية التي تحمل المرجعية العلمانية. ففي الحالة التونسية أظهرت حركة النهضة توجهها المعتدل، وذلك بموافقتها على عدم تنصيص الدستور على أن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع، مع تحفظها على تبني الفلسفة العلمانية بحذافيرها على دولة تونس تحث مبرر الخصوصية. وفي نفس السياق أكد "الغنوشي" في المؤتمر الذي نظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات بالدوحة في 2011، تحث عنوان "الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي": "أن حركة النهضة لا تسعى إلى قيام دولة إسلامية، وأن حزبه لا يشكل خطراً على الدولة المدنية.. "لكن هذا الخطاب اعتبرته القوى العلمانية مجرد "تكتيك سياسي" في أفق توفر الشروط لرسم معالم دولة دينية، وتقويض مساعي الدولة المدنية، وقد زكت هذه القوى صحة فرضيتها ببعض المؤشرات: كتضمن مذكرة حركة النهضة بشأن تصوراتها للدستور عبارة "المرأة هي مكمل للرجل" وليست متساوية معه في الحقوق، لتكون بذلك قد ضربت بعرض الحائط جميع المكتسبات التي حققتها الدولة التونسية في هذا المجال منذ الفترة "البورقيبية". إضافة إلى تضارب الأنباء بشأن الاجتماع السري الذي عقده "الغنوشي" وقادة السلفيين..

ونفس الشيء لوحظ أيضا في مصر، فبمجرد وصول الإخوان إلى السلطة، استأثروا بها وأقصوا باقي الفاعلين، وبدأ ظهور مؤشرات تنم عن عودة مقولة "الإسلام هو الحل"، مما أثار مخاوف المكونات الأخرى خاصة الأقباط والاشتراكين الذين اعتبروا أن هناك مساع لتقويض الدولة المدنية في مصر. وقد اتضح هذا النهج "الاخواني" خاصة بعد رفضهم لمضمون الوثيقة التي أصدرها شيخ الأزهر بمعية مكونات أخرى (ليبراليين - اشتراكين - أقباط..) والمتعلقة بمستقبل نظام الحكم في مصر، والتي جاء فيها: "الحكم في مصر نظام دستوري ديمقراطي تعددي، ودين الدولة هو الإسلام.. وان نظام الحكم هو نظام مدني"، ليكون مبرر رفضهم (الإخوان) إقحام عبارة "نظام مدني".

أما في النموذج المغربي، فيبدو الوضع مختلفاً تماماً، نظراً لطبيعة واستراتيجيات النظام السياسي المغربي، فدستورياً يتحكم رئيس الدولة (الملك) في أغلب دواليب ممارسة السلطة في المملكة (السلطة التشريعية، التنفيذية، القضائية..). وحتى خارج الشرعية الدستورية، والإطار القانوني بشكل عام، يستفرد بالمرجعية الدينية من خلال "إمارة المؤمنين"، هذه الشرعية الدينية التاريخية، جعلت السلطة السياسية توقف حركات الإسلام السياسي المعارضة (العدل والإحسان) التي يمكنها ان تناور وتعبئ الجماهير تحت غطاء الدين، ولتجعل بعضها أيضا (التوحيد والإصلاح) مما يعرف باعتدالها تستمر في ممارستها للعمل السياسي / الدعوي في النسق الرسمي، ودون الخروج عن الإطار المرسوم، اضافة إلى نهجها استراتيجية "الاحتواء والضم" للحركة السلفية، والتي لوحظ Hن مجموعة من قياديها التحقت بأحزاب سياسية رسمية كحزب النهضة والفضيلة. فهذا الوضع السياسي القائم المتجلي في تحكم أعلى سلطة في البلاد في أغلب الاستراتيجيات السياسية، جعل احتمال تقويض الدولة المدنية، ورسم معالم وأسس لدولة دينية مستبعداً جداً..

ثانيا: مرحلة ما بعد حكم الإسلاميين:

بعد أن تضافرت عوامل داخلية وخارجية وأسقطت حكم الإسلاميين في العالم العربي، وبعد أن زال خطرهم وفشل سعيهم إلى تقويض الدولة المدنية، وإحلال مشروعهم السياسي بتبنيهم تكتيكات متنوعة، ظهر تحدي أخر لا يقل خطراً من حكم الإسلاميين على الدولة المدنية، تمثل في "الجيوش العربية واستراتجيتها التحكمية". ففي مصر أقدم الجيش المصري على تنفيذ انقلاب عسكري على حكم الإخوان، وفرض منطق ما يعرف في الدراسات العسكرية ب "العسكريتارية" على الوضع السياسي والمدني، بعد أن تولى المجلس العسكري الحكم، ونصب نفسه كبديل للشرعية الشعبية، منطلقاً من مسلمة يؤمن بها

مفادها "أنه هو المؤسس للدولة المصرية الحديثة". وقد ساعده على هذا تغلغله في البنية المجتمعية لمصر، إضافة إلى أنه يعتبر طرف قوي في الاقتصاد، يملك منشآت ومصانع لا تخضع للمراقبة. فهذا التحكم للجيش، وفرض أجنداته السياسية، وقدرته على قلب الموازين في أي لحظة، هو ضرب في حد ذاته لمنطق تأسيس الدولة المدنية المناقضة تماما للدولة العسكرية.

ففي تونس لم يكن وقع الجيش على التطورات السياسية بنفس درجة الحالة المصرية، بحيث ورغم لعبه دورا مركزياً في الانتفاضة التونسية، عاد إلى ثكناته العسكرية، وبقي بعيداً عن ممارسة السياسية، مكتفيا بحماية الأراضي التونسية، ومكافحة الإرهاب.. ليغيب بذلك أي مشروع سياسي، أو استراتيجيات عسكسياسية، يمكنها ضرب الدولة المدنية من هذا الجانب (العسكري).

أما في المغرب فهو يختلف أيضا في هذا الجانب عن النموذجين التونسي والمصري، فمنذ الانقلابين الذي عرفهما هذا البلد سنوات السبعينات، تم إلغاء وزارة الدفاع، وتعويضها بما سمي بـ إدارة الدفاع الوطني، لتصبح القيادة العسكرية للجيش منذ تلك الفترة للعاهل المغربي، ليكون بذلك قد تم إغلاق كل المنافذ التي كان من المحتمل أن تؤدي إلى تحكم بعض الجنرالات في السلطة، وفرض منطق دولة العسكر.

ختاما يمكن القول أن خوض تحديات الدولة المدنية، والسير قدماً نحو وضع أرضية لتأسيسها، رهين بتوافق كل الأطراف المشكلة للنسق السياسي والاجتماعي للدول التي لم تعرف بعد فصلاً للدين عن السياسية، عبر البحث عن نقاط الالتقاء واستثمارها، ومحاولة تجاوز نقاط الاختلاف، عبر قراءات نقدية مسئولة.

فضيل التهامي / باحث في علم الاجتماع السياسي، جامعة محمد الخامس الرباط المغرب
www.facebook.com/fadil.touhami
fadil.touhami@gmail.com

رائد التشكيلي السوري المعاصر

توفيق طارق (سنقر) 1875 – 1936

■ ياسر مرزوق

ولد توفيق اسماعيل سنقر في دمشق عام 1875، بينما يذهب الدكتور عبد العزيز علوان إلى أن ولادته كانت في اسطنبول والده اسماعيل باشا سنقر ضابط في الجيش العثماني وجده ابراهيم باشا ضابط في الجيش العثماني أيضاً، ووالدته من أسرة معروفة من حي تل السمان الدمشقي، ولم يعرف أصل لقب طارق الذي اشتهر به فيما بعد.

تلقى علومه الأولية في اسطنبول، انتقل بعدها إلى الثانوية الشاهانية، ليلتحق بعدها بالمدرسة الرشيدية العسكرية وخلال دراسته انتمى مع بعض زملائه الضباط إلى حزب «تركيا الفتاة» المناهض للتيار العثماني، فألقي القبض عليه عام 1892، وتم إطلاق سراحه شرط إبعاده عن اسطنبول، فأرسلته عائلته بعد تلك الحادثة إلى باريس للدراسة عام 1895 في كلية الفنون الجميلة، حيث درس الطبوغرافيا والرسم، وبعد تخرجه في أوروبا عام 1901 اختار دمشق لإقامته، وتنقل بين أحيائها القديمة في دارة الوالي عبد الرحمن باشا اليوسف ثم دارة الوجيه أنور زكريا، تزوج بعد ذلك من سيدة دمشقية وهي السيدة فاطمة سبانو وانتقل للسكنى في بيتها الكائن في حي ساروجا وانجبت منه ولدين مديحة هانم وفؤاد إسماعيل.

في دمشق عمل في دائرة والي دمشق كمعماري مخطط، حيث كلفه جمال باشا بتخطيط الشارع ما بين باب الفرج وخط الحجاز، كما خطط شارع النصر الذي كان اسمه شارع جمال باشا سابقاً.

أُرسل مع بداية الحرب العالمية الأولى إلى جبهة قناة السويس مع فرقة الهندسة العسكرية، وبعدما انهزم الجيش العثماني فرّ إلى فلسطين وعندها اعتقلته القوات البريطانية، وخلال سجنه في المعتقل رسم عدداً من اللوحات لضباط إنكليز ما جعلهم يمنحونه حرية الخروج من السجن لمدة محددة، وعندها هرب إلى دمشق.

مع خروج العثمانيين من دمشق ودخول الملك فيصل دمشق عين طارق في وزارة الأوقاف في دمشق وأصبح مهندساً معمارياً فيها، وخطط ورمم حينها أهم المساجد كمسجد «فضل الله البصروي» اللصيق بقصر غازي مقابل وزارة الداخلية، كما رمم الفسيفساء في واجهة الجامع الأموي.

اشتهر طارق برسم البورتريه، وكان يطلب لرسم وجوه وعائلات بعض وجهاء دمشق، ولعل أجمل لوحاته تلك التي رسم فيها محدث دمشق الأكبر الشيخ بدر الدين الحسني التي يقول عنها الأستاذ رياض المالح أنها أوضح صورة رآها للشيخ، وهي موجودة عند حفيده فخر الدين الحسني، وكان الشيخ لا يحب أن تؤخذ له صورة ويكره ذلك، فكان توفيق طارق يجلس في درسه كل يوم أكثر من ساعتين ويتأمل وجهه أو أحد أعضائه

ليرسمها ثم ينصرف إلى داره ليرسم العضو الذي ركز فكره لرسمه، واستمر على ذلك أكثر من ثلاث سنوات حتى خرجت للشيخ صورة آية من الفن والإبداع، ارتفاعها ارتفاع حائط وعرضها ما يقارب المترين ولها إطار عليه بلور نادر الصنعة مزخرف بطريقة غريبة حيث أنك من أي مكان أتيت للصورة تشعر كأن الشيخ يسير إليك..

ومن أشهر لوحاته أيضاً «معركة حطين» التي رممها الفنان «رشاد قصيباتي» وهي من مقتنيات القصر الجمهوري كما قام بنسخ بعض اللوحات العالمية بأسلوب مميز منها لوحة «أبو عبد الله الصغير» آخر الخلفاء في الأندلس، ولوحة «مجلس الخليفة المأمون»، كما وثق تصويراً مراسم الحج في رحلته مع «عبد الرحمن باشا اليوسف» أمير الحج، حيث رسم قبر النبي محمد «ص»، كما رسم مسيرة الحج، إضافة إلى لوحة عن السعي بين الصفا والمروة.

اجمع النقاد على تسمية الفنان توفيق طارق الرائد الأول للفن التشكيلي السوري المعاصر، ولم تقف عطاءاته عند الفن وحده، فكان أول من أسس نادي للفنون الجميلة في سورية في سوق ساروجة، إضافة إلى مساهمته في تأسيس جمعية الفلك العلمية السورية والجمعية العربية للفنون أقدم الجمعيات في دمشق، كما كان عضواً في المجمع العلمي العربي بدمشق.

كان توفيق طارق يتقن الفرنسية والتركية ولم يكن يجيد العربية كثيراً.، وقد عاد إلى دمشق متشبعاً بطراز الحياة الباريسي، فكان يرتدي القبعة الغربية وينتمي في سلوكه لأوروبا، متخذاً مواقف عدائية من المجتمع الدمشقي وطبقة الوجهاء وعلماء الدين، وفي عام 1926 شارك في أول معرض للفنون التشكيلية في سورية، في مدرج جامعة دمشق شاركه فيه ميشيل كرشة، وفي هذا المعرض أدار الفرنسيون ظهرهم لطارق حين اعتبروا ميشيل كرشة رائد الانطباعية في سورية، ومنحوه وساماً، لكن طارق رفض الهزيمة وغادر سورية إلى لبنان، حيث أخذت أعماله تتجه نحو الاسلوب الانطباعي ومن أهم أعماله في تلك الفترة «ساقية الماء».

توفي في بيروت إثر مرض عضال أصيب فيه عام 1936 عندما كان في حيفا في فلسطين، بعد وفاته بقي في منزله عدة أيام لأنه كان يعيش بمفرده إلى أن اكتشف الجيران وفاته وأخذوه إلى أقرب مقبرة، ثم جاءت ابنته مديحة سنقر المرستاني برفقة نجليها طارق وعبد الله وأحضروا جثمانه من بيروت ثم دفنوه في مقبرة الباب الصغير.

خلف توفيق طارق أكثر من 2000 لوحة، 39 لوحة منها كانت في أحد بيوت حيفا بيت توفيق بن أبو الهدى الصيادي في الحي البحري، وقد افتعلت العصابات الصهيونية حريقاً في المبنى وسرقت اللوحات وبيع منها لوحتان لشمعون بيريس عرضهما عام 1982 في باريس وهما من اللوحات العظيمة.

ولوحاته اليوم موزعة بين القصر الجمهوري، ومتحف دمشق، ومجمع اللغة العربية، وبين مجموعات خاصة أكبرها موجود في بيت عبد الرحمن باشا اليوسف في شارع الثورة، ومجموعة رئيس الوزراء السابق عبد الرؤوف الكسم، ومجموعة تلميذه الفنان عاصم زكريا.

«معركة حطين» من مقتنيات القصر الجمهوري بدمشق

في عبور "التيل"، منى وأنا وثلاثة أطفال من فلسطين

■ قصي عمامة

ركضت "منى" مع أبنائها الثلاثة باتجاه "التيل" عبر الأرض الزراعية الوعرة بعد أن هبط الظلام، فهذا أفضل وقت لتفادي حرس الحدود التركي، قال المهرب الذي اصطحبنا من عفرين في شمال حلب باتجاه نقطة التجمع القريبة جداً من الشريط الحدودي، لم نعلم ولم نهتم بأن نعلم اسم تلك النقطة، الجميع كان مشغولاً بالوصول إلى الطريق الإسفلتي الذي دلنا عليه المهرب، قائلاً "ما إن وصلتم إليه فقد دخلتم تركيا آمنين".

"بلا حتى همس" قال المهرب "سندخل تركيا الآن"، وسيدخل هو معنا على عكس العادة، فهو سيرافق "منى" حتى مرسين كما اتفق مع زوجها قبل أيام، وقضى اتفاق ثانٍ أبرمناه بين أشجار التين، على أن اصطحب معي واحداً من أطفال "منى" وكذلك فعل "طارق"، فيما ظلت الصغيرة حلا مع والدتها، الساعة قرابة الخامسة والشمس لا تزال تنسحب، المهرب شديد الانتباه والحذر أمرنا أن ننحني خلف تلة فأطعنا، صعد هو التلة يراقب الطريق ويتحدث عبر هاتفه بالكردية، على التلة آخرون من الأكراد يتهامسون ويراقبون الحدود، دقائق وأمرنا بالمتابعة.

حملت منى معها حقيبتين كبيرتين محشوتين حدّ التمزق، نصحها المهرب - وكررنا من بعده - أن تتخلى عن بعض متاعها فالطريق ليس بسهل، كنا أربعة شبان وفتاة وحيدة، مع منى والثلاثة الصغار، جميعنا لنا من الأسباب ما يكفي كي نسلك الحدود بطرق غير شرعية من سوريا إلى تركيا، طارق كان قد تبلغ رسمياً أن يلتحق بالجيش النظامي، وكذلك حال غيث، فيما كان زاهر يستبق التبليغ، الجميع سوريون ويملكون خياراً بالدخول من باب السلامة أو باب الهوى، إلا منى مع أطفالها فهم فلسطينيون، وهؤلاء لا طرق لهم إلا المحروسة بالرصاص، للسوريين، إشارة الجيش الحر على جواز السفر والتي ستعني بطلان الدخول مجدداً إلى أرض الشام أو الحرمان من الوصول إلى أوربا، كانت أكثر رعباً من مواجهة رصاصات الجيش التركي، كان حال البعض منا أنه يتفادى جيشين بمواجهة جيش ثالث.

تابعنا السير السريع في أرض رطبة وحديثة التقليب، نحن خلف بعضنا في رتل واحد والمسافة بيننا تحددها السرعة الشخصية، وما نحمل من متاع، قليلاً قليلاً لم أعد أرى من هم خلفي ومن هم في الأمام، فيما لا أدري من منا يضغط أكثر علي يد الأخر، أنا أم الصبي "يزن"، الأرض، يهجرها الفلاحون بعد خمس دقائق من السير، فيصبح الجسم أسرع في عبورها، ليعودوا لحراثتها بعد الدقيقة السابعة منه، وقد بالغوا في طول السن، فتبدو كل خطوة كالخروج من بئر، ننزل في خندق، ونعبر من على لوح خشبي فوق تهدم في الأرض، أبحث عن الطريق الإسفلتي المنشود فلا أراه، المهرب هو من أرى ومعه طارق والطفل الثاني، يشير إلي بأن أسرع وحين أصل إليه يسألني عن "منى"، كنا في أعلى تلة فهبطت منها مع يزن وشقيقه وطارق، فيما عاد المهرب للبحث عن منى، لم يكن قد غاب عن نظرنا بعد، حين سمعنا صوت الرصاص.

أطلق الجنود الأتراك علينا في تلك الليلة من الرصاص ما جعلنا نركض كغزلان تهرب من مفترس، أركض شاداً يزن الذي يبدو أني قد مزقت له ذراعه من الكتف، وأحمل حقيبة من حقائب أمه التي قالت إن فيها كل ما جمعته خلال عمرها، وعمري أنا في حقيبتي التي أحملها على ظهري، بالتركية يصرخ المجند التركي، وبالعربية يبكي يزن، وبلا لغة يكاد قلبي يغادر حجرته ويشتد فيه الضرب، رميت عُمرَ منى المخبأ في الحقيبة الكبيرة لعلي أصبح أسرع، فوقعت مع يزن الذي كان أسرع مني في الهبوط والقيام، عدنا للركض، فخلقت أمامي أشجار زيتون شديدة التجاور، بين اثنتين وقعت للمرة الثانية والأخيرة، إلى اليسار مني استلقى يزن، وكيف باتت حلا الصغيرة مستلقية إلى يميني، لا أدري حتى الآن.

لا يرانا المجند التركي لكنه يطلق النار، بكلتا ذراعي أثبتُ يزن وحلا بلا حراك، وأطلب منهما أن لا يتنفسا بصوت عال، يطلق المجند الرصاص علينا أو فوقنا أو بالقرب منا، سنعلم إن أصبنا إن كان يستهدفنا أم يزيد من جنون عقولنا فقط، يصبح بكاء حلا أوضح مع كل رصاصة وتنتفض، وتنظر إلي وكأني لست بغريب لم تعرفه إلا قبل نصف ساعة، أشعر بضربات قلب يزن من ظهره، وأشعر بقلبي في كل عرق مني، يرفعني النبض عن الأرض "يالله.. يالله.." قلت أناجيه في أصدق مرة ربما في حياتي، فقدت الإحساس بالوقت و لا أعلم كم مكثنا، حين طلبتُ من الطفلين أن يمشيا باتجاه المجند التركي وحدهما، مُدعماً فكرتي بأن أمهما معه، ومُدعماً هو قربه بالمزيد من الرصاص، أدركت حجم قبح طلبي حين رجتني حلا أن أبقى معها، كنت أتنفس من فمي بتواتر عداء، تذوقت التراب بين أسناني، قلت للصغيرين: سنسلم أنفسنا الأن، فلم يعلقا.

تاريخ من لا تاريخ لهم
يوميات سجين

■ أحمد سويدان
1991 - 1994

16 / 2 / 1992

جاءت أربع زيارات تخصُّ فصيلنا، وزيارتان لحزب العمل. وقد أخبرت كل الزيارات حول الأمطار الكثيفة، والثلوج، وانقطاع الطرقات. كما أنها أخبرت أن الناس في الخارج تنتظر، وتأمل أن يحدث إفراج شبه عام، ودفعة أخرى كبيرة في آذار، وبعد الثاني عشر منه.

جلست البارحة وقبله واليوم في مهجع رقم 8 العائد إلى حزب العمل، وتعرفت على عناصره وهم:

• جلال علي مسعود. مهندس زراعي. معتقل منذ عام 1986، ومتزوج وله بنتان، ويسكن مع أهله في بلدة السلمية، ويداوم في المركز الزراعي المقام في «الكريم» والتابع لوزارة الزراعة. وهو من مواليد 1951.

• فيصل ذبيان. طالب جامعي. معتقل منذ عام 1986. عازب. وأهله يقيمون في السويداء وبعض من أقربائه في جرمانا، وهو من مواليد عام 1966.

• علي برازي. نجَّار باطون وطالب جامعي. ومعتقل منذ عام 1987، وهو من قرية تل عدا شمال السلمية، وأهله أصلاً من حماه، وهو متزوج ومقيم في دمشق.

• ظافر المعمار مهندس زراعي معتقل منذ عام 1987، وهو عازب، وكان خاطباً وقد تخلت خطيبته بعد عامين أو ثلاثة من سجنه. وهو من قرية عقارب التابعة للسلمية ومن مواليد 1959.

• مالك أسعد موظف في اللاذقية. معتقل منذ عام 1982. الأصل من قرية تابعة للحفة. متزوج. ومن مواليد 1956.

• بسام يوسف مدرس في وزارة التربية. علم لأشهر في دير الزور، واعتقل من هناك عام 1987، هو من جبلة، وعازب، ومواليد 1960.

• فضل الصقال، صحفي، ويعمل في جريدة تشرين، وهو من دمشق، ومتزوج، ومعتقل منذ عام 1987، ومن مواليد 1957. أهله من الميدان – زقاق البصل. جزماتية.

• الباسل حوراني. معتقل منذ عام 1982. عازب، ومن حماه وكان طالباً جامعياً عندما اعتقل وهو من مواليد 1956. ويمت بصلة قربى عصبية للمناضل الوطني أكرم الحوراني.

• رستم رستم، هو من جبلة، ومتزوج، ويعمل مراقباً زراعياً، ومواليد 1953، وهو معتقل منذ عام 1982.

• نظير الصيفي. يعمل طالباً جامعياً من مواليد 1960. اعتقل عام 1986، وهو عازب، ومن بلدة قطنا.

• علي الصارم، مواليده 1956، طبيب أسنان، متعاقد مع الجيش، وكان برتبة نقيب عندما اعتقل عام 1984، وهو من دير ماما، وهي قرية بين مصياف، والقدموس،

• نبيل إبراهيم من مواليد 1953، وهو مراقب زراعي، ومعتقل منذ عام 1984، ومتزوج وهو من ريف جبله. ومقيم بها.

• علي الخطيب من مواليد 1942، وهو مدرس فلسفة في وزارة التربية، ومعتقل منذ عام 1982 وهو من قرية جيبول التابعة لجبلة، ومن عائلة توارثت المشيخة، متزوج.

• أسعد ياغي من مواليد 1952. حاصل على إجازة في العلوم الاقتصادية. موظف في شركة غزل ونسيج حماه، متزوج، وهو من سلمية، معتقل منذ عام 1986، وله أخت متخفية ومطلوبة، وعازبة، إنها ملاحقة سياسياً منذ عام 1983.

الملاحظة أن هذه العينة من حزب العمل تشمل من ناحية المهنة مهندسين زراعيين، ومراقبين زراعيين ومدرسين، وموظفين وأربعة طلاب، وطبيب أسنان، وصحفي وعامل، ومن ناحية القطاع تشمل أربعة عشر مدنياً، وعسكرياً واحداً من صنف الضباط المهنيين، ومن ناحية الدين. تشمل على مسيحي، وأربعة عشر مسلماً، ومن الناحية المذهبية فهي تتحدد بخمسة من السلمية الإسماعيلية، وستة من جبال العلويين ودرزي واحد واثنين من السنة. ومستوى الجميع فوق البكالوريا.

والملاحظ في تنظيم الحزب ارتفاع نسبة الشباب. فهناك أربعة من مواليد 60 إلى 66 وهناك عشرة من مواليد 52 إلى 59 وهناك واحد من مواليد 1942.

كما أن حزب العمل يحوز بجدارة على الرقم 4 في مدة الإقامة في السجن، والتمرس في مواجهة النظام. الأول البعث الديمقراطي. عنده مساجين منذ عام 70 و71 و76. الثاني حزب البعث (القيادة القومية) لديه مساجين منذ عام 76. ودخلت عناصره السجن 68 و69 و71. الثالث المكتب السياسي دخلت عناصره السجن في السبعينات. بل في أواخر الستينات ولا تزال قيادته منذ أوائل عام 1980تقبع في السجون.

العرب وظاهرة الحاكم الملتيميديا

■ فرح سمّان

"طريق الزعيم جمال عبد الناصر - طريق الحرية سابقاً" عبارة تم تدوينها كاسم يشير إلى أحد الشوارع في مصر، أحالتنا إلى مفارقة مضحكة، وكأن هذا الاستبدال في الاسم بلغ درجة من التكثيف بحيث يعبر وحده عن الاستبدال الحاصل حقيقةً. فما الضير إن استبدلت "مجتمعات تحيا بفضلة خير الزعيم" المفاهيم الكلية الكبرى "كالحرية مثلاً" باسم أحد الحكام العرب.

لمًا كان الاختزال الذي تحققه وصفة الحاكم العربي المتعدد الاستعمالات للشعوب العربية اختزال فوق العادة، كان لابد من ألقاب تتناسب مع الحاكم الأسطورة، فيكفي أن تضع في البحث في الصور ضمن محرك البحث غوغل كلمات مثل القائد الملهم - القائد الفذ - الزعيم الفذ - زعيم الأمة.. الخ، حتى يتوزع الزعماء العرب بين هذه الألقاب، وللمفارقة ستتكرر صورة الرئيس جمال عبد الناصر في أغلب عمليات البحث هذه، في إشارة لا تحتمل التأويل إلى الدور الذي لعبه الرجل في تأسيس ظاهرة اختزال الأمة بالزعيم في التاريخ العربي الحديث.

كما يظهر لديك صور لبعض من رؤساء الدول التي تشاطرنا الفرصة التاريخية التي نحظى بها في أقطارنا العربية ككوريا الشمالية، كوبا، إيران والاتحاد السوفيتي السابق. وكأن للعمل الاحصائي الذي يقوم به محرك البحث لسان ينطق، ويشير إلى حالة عالمية تتشارك فيها العديد من الدول التي تتشابه في خصائص تجعل من حكامها

. طلاب مدرسة واحدة.

كما تشير عبارة مثل "الأب القائد" إلى رؤساء ينتمون بالدرجة الأولى إلى حزب البعث العربي الاشتراكي "كما يسمى"، ليظهر فضل جديد لهؤلاء الحكام يتعلق بالتبني الوراثي للشعوب، ولتكشف هذه المخاتلة التي تخفيها التسمية القدم الزمني للحاكم بالنسبة للشعب، ومن أراد فهم العلة من هذا "السبق الزمني" الذي تخفيه التسمية، فليبحث فقط عن كلمة "جلالة" ليجد أن شروط البحث اختلفت بشكل مخيف بحيث تخرج صور مكتوب عليها اسم الله لفظ الجلالة، مع صور عدد كبير من الملوك العرب.. فتنقلنا عملية البحث إلى تساؤلات في غاية الخطورة، هل تطاول الاختزال لدرجة أن يصدّر الحاكم كبديل للرب؟ ليظهر ذاك الخيط الخفي بين الأب القائد وصاحب الجلالة والرب.

وللأمانة البحثية لم يقتصر التاريخ على الحكام العرب في هذه الاختزالات التي عرفت تحت مسمى "السلطة البطريركية أو سلطة الحاكم - الأب - الرب" لكن المفارقة التي نعيشها هو هذه الوتيرة الكاريكاتورية الصارخة التي يصرّ كل نظام عربي فيها على تصدير رأس الهرم لديه على أنه الوصفة الأمثل للأمة العربية والإسلامية، وما الإصرار الشديد من بعض هؤلاء الرؤساء المسنين الذي يقضون أغلب وقتهم في المشافي وغرف الإنعاش في مناصبهم إلا محاولة وفاء من الرؤساء لشعوبهم لإكمال المسيرة.

يذهب بنا الاستطراد السابق إلى تساؤل مهم حول السبب وراء تجاهل بعض الشعوب العربية لتلك الخصال لدى حكامها، هل هو الظلم الذي بلغ مداه لدى بعض أفرادها، أم أن التخلف التكنولوجي هو الذي حال دون إدراك أهمية الحاكم الملتيميديا.

هذه السلسلة بالتعاون مع:

كلنا مواطنون
We are all Citizens

المواطنة والقانون الدولي

■إعداد المحامي فارس حسّان

رغم دعوات التعصب والتطرف القومي أو الديني التي ارتفع صوتها مؤخراً، إلا أن الاتجاه العام قانونياً ومعرفياً يسير بصورة سريعة نحو تشريع وتقنين الاندماج للوصول إلى الديمقراطية متعددة الثقافات، التي تتطلب تنوعاً في الانتماءات الثقافية والأخلاقية والقيمية على إقليم الدولة الواحدة، وعملية بحث عن المواطنة التي يجب أن تكون متوافقة مع تعدد ولاءات الأفراد، فالمجتمع الديمقراطي المنشود لا يتطلب التطابق الحتمي بين المجموعة الثقافية والمجموعة السياسية خلافاً لما دعا إليه الليبراليون وأنصار المجموعات لبناء المواطنة في هذا الإطار حيث اعتبرها الفريق الأول مركزاً قانونياً تعود المشاركة فيه إلى الخيارات الشخصية، أما الفريق الثاني فقد اعتبرها ممارسة وتعهداً في المجال العام.

فالمواطنة هي التي تظهر المواطن على اعتباره مشاركاً فعالاً في المجتمع السياسي، مما يربطها عضوياً بالجنسية، وقد لا تتطابق الصفتان دائماً، وقد أقر القانون الدولي بذلك بحيث لم يعارض التفريق بين المواطنين والأجانب في التشريعات الوطنية، ولم يعتبره تمييزاً غير مبرر، إلا أن التوسع في التمييز بين حائزي الجنسية وغيرهم من المواطنين في الدول المتقدمة بالذات، دفع منظري القانون الدولي إلى الاهتمام بموضوع منح الدولة لجنسيتها حيث تحدد الحقوق السياسية للمواطنين وإمكانية مشاركتهم في الشؤون العامة وترتبط بالتالي بالتنظيم الديمقراطي للدولة.

فالمواطنة والجنسية كلتاهما صلة قانونية، بيد أن صلابة هذه الصلة متفاوتة، فالجنسية تتصل بارتباط الفرد بالدولة كما أكدت محكمة العدل الدولية، كما أن وظيفتها إسناد مركز موضوع حيث تنجم عنه بالنسبة للدولة سلطات والتزامات في علاقاتها مع رعاياها ونظرائها ورعايا هذه الأخيرة، ويعترف القانون الدولي بسلطة الدولة لتحديد القواعد المتعلقة بجنسيتها بيد أن الحد من هذا الاختصاص قائم على قاعدة عدم حجية وسريان الجنسية غير النظامية دولياً، إن التطور الراهن للقانون الدولي يتركز بمصلحة المجموعة الدولية بشرط منح الجنسية في حدود حيث تؤدي إلى مخاطر تحد من عدد الأفراد الذين يمكنهم من ممارسة الحقوق السياسية في الدولة.

والقانون الدولي وبالحديث عن الجنسية والمواطنة، يتخذ موقفاً متشدداً من قوانين الجنسية التقييدية جداً، والتي لا تعترف بالنتيجة بالعلاقة الفعالة بين بعض الأفراد ودولتهم المقيمين فيها، ومن القوانين الواسعة جداً التي على العكس تخفف هذه العلاقة ولا تعترف بها كخيار منح الجنسية، إن النقطة المشتركة بين هذين النموذجين من القوانين أنها لا تعتبر العلاقة الفعالة والحقيقة بين الفرد والدولة معياراً لمنح المواطنة.

إلا أن لجنة الخبراء عن الجنسية في الاتحاد الأوروبي حسمت النزاع القانوني حيث أقرت بأنه يبقى ضمن اختصاص الدولة تحديد مواطنيها، وهذا الاختصاص يجب أن يمارس وفقاً للاتفاقيات الدولية والقانون الدولي العرفي ومبادئ القانون المعترف بها عامة في موضوع الجنسية وتفرض كمبدأ عام بأن لكل شخص الحق في جنسيته، ولا يجوز تجريد أحد من جنسيته تعسفاً ولا يقبل أي تمييز، كما وضعت من جانب آخر بعض المبادئ المتعلقة بإسناد الجنسية، وبالمصادقة على هذه الاتفاقية تتعهد الدولة بمنح الحق الكامل بالجنسية لكل طفل يكون أحد والديه من رعايا الدولة والأشخاص الذين ولدوا على أرضها والا أصبحوا عديمي الجنسية، كما تتعهد الدولة بأن تفتح إمكانيات التجنس للأشخاص المقيمين فيها وبصورة قانونية واعتادوا على إقليمها ولا يجوز أن تزيد مدة الإقامة المطلوبة على عشر سنوات.

ومن الطبيعي أن يأتي الحل من الدول الأوروبية التي تملك السجل الأفضل في حقوق الإنسان، وتمتلك طوابير من الحالمين بالحصول على جنسية البلدان التي تعترف بحقوق الإنسان، ومبادئ الديمقراطية المتعددة الثقافات عملياً، والبعد الأساسي لأنموذج الديمقراطية المتعددة الثقافات هو في إدماج الاختلافات، مما يتعين العمل على أن يكون أي دستور مكاناً للتعبير عن هذه الديمقراطية الجديدة، من هنا نبحث في تعريف المواطنة سنداً لنصوص القانون الدولي التي تسعى لتقنين عالمي موحد لتعميم مبادئ المواطنة والديمقراطية، وإذا كان ميثاق الامم المتحدة الصادر في 26 حزيران 1946 لم يرد فيه نص تعريفي لمفهوم المواطنة إلا أن الإعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 وفي مادته السابعة قدم تعريفاً للمواطنة نصه: «كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة دون أي تفرقة كما أن لهم جميعاً الحق في ممارسة كافة الحقوق دون أي تميز» كما نصت المادة الخامسة عشر أنه: «لكل فرد الحق في التمتع بجنسيته، ولا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو إنكار حقه في تغييرها».

أما العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية فقد تناول هذا المفهوم وفقا للمواد التالية: المادة 2 «تلتزم كل دولة طرف في هذا العهد أن تتخذ التدابير التشريعية أو غير التشريعية والتدابير الدستورية التي تكفل احترام هذا الحق».

المادة 3 «تلتزم كل دولة طرف في هذا العهد، بأن تكفل سبل فعالة بالتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته في هذا العهد حتى لو صدر هذا الانتهاك من عدة أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية، كما تكفل لكل متظلم على هذا النحو أن تتثبت في الحقوق التي يدعي انتهاكها، وتكفل الدولة قيام السلطات المختصة بإنفاذ الأحكام الصادرة لصالح المتظلمين».

إلا أنه وعلى الرغم من أن أكثر الدول قد صادقت على هذا العهد، وأكثر دساتير الدول وخاصة المنطقة العربية تعترف بهذه الحقوق إلا أنها لم تضع الآليات والقوانين التي تضمن تطبيقها بما يتلاءم والمعاهدات والإعلانات الموقعة عليها. لذلك ولتحقيق هدف المواطنة ضرورة العمل على تفعيل القوانين الدستورية والتشريعية بما يتماشى والمعايير الدولية والقواعد والاتفاقيات لحقوق الانسان، وإشاعة ثقافة حقوق الانسان والمواطنة المستندة إلى الهوية الوطنية لا الهوية المذهبية أو العرقية والفصل بين الدين والدولة وبين العمل السياسي.. والالتزام بأحكام تلك الاتفاقيات باعتبارها أصبحت جزءاً من القانون الوطني للدول.

عرب بلا قضية: غازي العريضي

■ ياسر مرزوق

«نعم، هذه هي دولنا، تُدَمّر الواحدة تلو الأخرى تحت عناوين وشعارات متنوعة، تتفكك وحدتها، وربما جغرافيتها، والثابت هو نفطها وخيراتها في يد الآخرين وتحت إشرافهم»، بهذه العبارة يختم الوزير غازي العريضي جولته في رحاب السياسة والاجتماع والوقائع السياسية، عبر مجموعة من المقالات كتبها في أوقاتٍ متباينة إلا أن ثمة خيطاً يجمع بينها في وحدة بنيان متماسك لتكون خلاصة تنطلق بمضمونها من شعور بالهم والمسؤولية الوطنية والعربية والأمانة للتاريخ ولمن سعى وقدّم دماً وتضحيات، تسجّل صفحات مجيدة من أجل كرامة الإنسان العربي وحقه في الحرية والعدالة والتنمية والتطور. ينتظم هذه المقالات همّ مشترك للكاتب والقارئ وهو ما تشهده المنطقة العربية من متغيرات بعد سقوط رؤساء عرب وصراع دائر في أكثر من بلد عربي وحربٌ على غزة ونتائجها المرتبطة بميزان القوى الجديد والمعادلات السياسية الجديدة والإفرازات التي ظهرت حتى الآن من مشروع التغيير الذي نعيشه.

غازي العريضي الذي قال في كتابه الأول «كلمات الزمن الصعب» عام 1992، ورداً على مقولة بالروح بالدم نفديك يا فلان: «وكأنّ أمهاتنا لا تلد أبناءها إلا لتوزّع أرواحهم ودماءهم على مجموعة من الناس في لبنان». يعود اليوم في كتابه التاسع وكعادته حاملاً قضية المواطن العربي وهمومه.

فمن تونس إلى ليبيا فاليمن ومصر والسودان والصومال والأردن ولبنان وسوريا وفلسطين والخليج العربي يواجه العرب تحديات كبرى وقضايا متفجرة على ساحات عربية ستتحول برأي الكاتب إلى مواقع منصات لإطلاق صواريخ قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى وإلى غابات من الدروع الصاروخية لهذه الدولة أو تلك في سياق صراع الأمم وإلى ملاعب لتصفية الحسابات وتوليد قضايا تنسينا القضية الفلسطينية التي كانت ولا تزال القضية المركزية الأم بالنسبة إلينا..

يبدي العريضي تشاؤماً ما من مآل الأمور في البلدان العربية، ولعله من البساطة بمكان الاعتقاد أن ثورات شعبية عربية ستأتي في يومها الثاني بدول ديموقراطية مثال دول عريقة في الديموقراطية على غرار الديموقراطية البريطانية أو السويدية، وربطاً مع صراع مصالح قومية خارجية متغايرة لا تعرف فيها السياسة في أي دولة خطوطاً أفقية أو نظرات نمطية.

يقدم العريضي لكتابه قائلاً: «متغيرات هائلة شهدتها المنطقة العربية عام 2012 بعد سقوط الرؤساء زين العابدين بن علي وحسني مبارك ومعمر القذافي وعلي عبدالله صالح والصراع الكبير الدائر في سوريا وعليها، والحرب على غزة ونتائجها المرتبطة بميزان القوى الجديد والمعادلات السياسية الجديدة والإفرازات التي ظهرت حتى الآن من مشروع التغيير الذي نعيشه».

وبعد أن يستعرض الواقع الدامي الذي تعيشه الأمة العربية يصل إلى سوريا ليقول: «في سوريا المشكلة الكبرى. سوريا الموقع العربي الجغرافي السياسي التراثي الحضاري الاستراتيجي المهم، تدمّر. لا النظام قادر على إنقاذ نفسه وإنقاذها كما يقول، ولا المعارضة

قادرة على التغيير المنشود الذي أعلن في البداية. رغم محاولات التوحيد. المعارضة معارضات. ورغم حسم معارك مهمة في مناطق حساسة واستراتيجية في وجه النظام ليس ثمة مرجعية ورؤيا ومشروع وبرنامج، بل ظهور لحالات متطرفة لا تطمئن كثيرين، والنظام في الوقت ذاته منذ إصراره على الحل الأمني غرق فيه وأغرق البلاد، سوريا تدمّر بالكامل، تراثها السياسي والحضاري يدمّر. صورة الجيش العربي السوري المقاتل ذو العقيدة العربية تهتز، هو يقصف شعبه، ويدمّر قراه ومناطقه، وسياسة حرق الأخضر واليابس هي المعتمدة».

ويضاف إلى كل ذلك البعد المذهبي والطائفي الظاهر على الأرض والذي يولد مشاعر وحالات خطيرة على الوحدة الوطنية السورية والنسيج الاجتماعي الداخلي والتماسك في ما بين السوريين، وكل المتصارعين يؤكدون أن الحرب في سوريا قد تفجّر المنطقة كلها.

وبالتالي نحن أمام أزمة حرب مفتوحة وقضية كما سمّاها بعض المسؤولين العرب تقدمت في اهتماماتهم على القضية الفلسطينية، قبل الحرب على غزة، وعندما كانت معركة الرئاسة الأميركية محتدمة، طالب كثيرون الرئاسة المتجددة في أميركا الإسراع في حل القضية السورية، وقليلون أشاروا إلى القضية الفلسطينية إلى أن فرضت نفسها مجدداً في الحرب على غزة وقبل ذلك في تصميم قيادة السلطة الفلسطينية على الذهاب إلى الأمم المتحدة للحصول على مقعد لدولة فلسطين فيها والرفض الأميركي الإسرائيلي لهذه الخطوة.

في الختام وبحسب العريضي أيضاً: «نعيش في مرحلة تحول خطير، وهذا الكتاب يعبر عن كل ما يحيط بنا من شؤون وشجون في وطننا وفي محيطنا من جهة أخرى، وقد أردت أن يصدر في هذا التوقيت بالذات بعد التطورات التي نعيشها في العالم العربي، واختيار العنوان عرب بلا قضية هو أيضاً لأننا نرى أن الأمور تسير في الاتجاه الذي كتبت، ليس اتجاهاً إيجابياً لكننا نعكس واقعاً وأنا لا أتعاطى لا بعاطفة ولا بانفعال، بالتأكيد انطلاقاً من موقف المؤمن بقضية والذي يحمل رسالة».

المدن شتائمُ سلاحٍ لم يصمت أبداً

■ خوشمان قادو

لن نرحل كما في كلّ مرة، لن نترك وراءنا الألم والذكريات والأحلام، كما يقولها الكثيرون. من حقّنا اليوم أن نشُمّ رائحة التراب الذي عفّرناه صغاراً. كم كنّا نحبّ الشوارع، الجدران والبراري! رغم كبر المدن دائماً، كنّا نشعرُ بعدم قدرتها على احتواء مشاغباتنا الطموحة. فارقُ العمر لم يغيّر من تلك المعادلة شيئاً، لا تزال المدن تُعاند هواجس خطواتنا، وفي كلّ مرة نخشى أن يتمرّد الاغتراب التعسفي في ذواتنا، دون أن نبتسم في الوجوه المغبرّة.

المدن توائم أفعالنا اليومية، تلدُ دفعةً واحدة، وتغيبُ تدريجياً، وجودنا فيها يؤرّق مكبوتاتنا المنهكة، ومغادرتها يسجّل مسافةً، بُعداً، أرقاماً، وحنيناً لا يخلو بتاتاً من أحاسيس انتهازية تجعلنا أحياناً تماثيل عابسة، هذا إن كانت المدن لا تزال مدناً.

المدن أطفالُ أمٍّ لم تحظى بسعادة أبنائها، تَعبت ورَبّت ليالٍ طوال، لكنّها لم تستطع أن تربُت على أكتافهم قط، يدها كانت تلامس الهواء ووجه الأرض، التربيت هذه المرة كان بأداةٍ قاسية جداً، لا أحد هنا، لا وجود سوى للاسم والمساحة، وملامح أناسٍ كانوا نياماً أو يحضّرون العشاء، أو ربّما كانوا يلاعبون أطفالهم، بعضهم الآن تنساب أجسادهم في مدنٍ لا تستطيع أن تؤطّر كينونتهم، هذا إن كانت المدن وديعة وطنٍ صاخب.

المدن صلافةُ سلاحٍ لم يصمُت أبداً، حتى الوسائدُ عجزت أمام ضجيجها الشاحب، تُراقب بعين مُترفة كلّ الطرق، وتصبغُ الحقول لونَ الغيوم وتملؤها برائحة البارود، العصافيرُ خجلاً ترسمُ للمدن سماءً جديدة، من يمتلك الرصاصات ليسَ كمن يمتلك السّكاكر، المدن كؤوسُ شرابٍ حُلمنا.

الجدرانُ المالحة والمضرجة بألوان دفاتر وأقلام، ألعابٌ وثيابُ الأطفال الذينَ قيّض لهم ركنٌ يابسٌ في كل شارعٍ من المدن الممتدة في أعينهم، غالباً ما تُسدل الأجفان مثل دمعة، تغيبُ المدن ويبقى الأطفال نياماً تحت الركام اليتيم الأسود، الكل يبكي، الكل ينقل فظاعة المشهد، الكل يخشى تكرار ما يراه في قرارة نفسه، لا أحدَ يقدرُ على فصل الألوان أو تمييزها، وينهالون على مضاجعهم مثل ضباعٍ كهلة.

تتقافزُ الخناجر في حضن الهواء، والخنافس تثرثر أذّا ذهبت، في لحظةٍ ما، المدن تتكوّر وتسقط في فم الجلاد الأعمى، من يدري، ربما يحمّصون المدن مثل البنّ، أو يشرّحوها إلى قِطع حتى يتسنى لهم تكويمها في جانب رغيف، من يركض نحو ذاكرته تغتاله الشوارع الفسيحة، لا أحد يريد أن يتذكّر، لا أحد يريد فتح نافذته أمام الأدخنة المتثائبة.

المدن، نعلّقها إلى رقابنا أو نحمّلها على أكتافنا مثل مقاتل يرمّم خندقه، نخشى الزحف، كذلك صعُودَ الأماكن الشاهقة، كل العيون تُغفأ حين نمضي إلى تجاعيد الأرض، ونخلعُ عن وجوهنا الظنون وأثار الوحل، الفرح لا يقتلُ الخديعة في مفاتيح مدننا.

أسأل نفسي مراراً وتكراراً، هل من نهاية لهذه المأساة؟
ريف إدلب - كفرنبل 2014 | تصوير: باسل حسو

كاريكاتير الفنان عبد المهيمن بدوي

للمراسلات والتواصل مع هيئة التحرير souriatna@gmail.com

"كائنٌ مؤقَّت، يُسمى عسكري"

■ بهزاد حمو

(1)

ظروفُ الحبوب المهدِّئة والمخدِّرة أسفلَ مخدَّة الجندي، كانت أكثرَ عدداً من فوارغ الرَّصاص التي شاهدها مُذ أن دخل المعسكر قبل عام.. الهلوسةُ ذاكرةٌ هشَّة ورقيقة. لا بدَّ من نبشها بالأدوات الدقيقة ذاتها التي ينبشونَ بها عن بقايا جمجمةٍ إلهٍ حجريٍّ مخصيٍّ، يعود لما قبل عصر الحروب الأهليَّة وحبوب الهلوسة.

البعثةُ الأثريّة التي ستنبشُ ذاكرةَ العساكرَ السوريين، بعد ألفي عام مثلاً، ستعثرُ على ظلالٍ مرتعدة لأطفالَ مذبوحينَ بإتقانِ كتفّاحةِ الصباح. أشجارُ السكاكين تُغزو نوافذَهم، وهُم يحصونَ المجازرَ والمراجيحْ..

ستعثرُ البعثةُ على جمجمةٍ ملأى بعناكب صاخبة، لجنديٍّ مندهشٍ متسمّرٍ على باب مطبخٍ طينيٍّ، يتناولُ فيه سبعةُ أطفال مذبوحين عَشاءهم في صمتٍ وعلى مَهل.. بينما السقفُ يدلفُ دم الآباء وسكّر الأمهات الرَّخيص.

ستعثرُ البعثةُ، على صورةٍ بوجهين، إحداهما لشخصيةٍ عسكريّة بمئات النجوم والأوسمة (سيتمتمُ خبير البعثة: يبدو أنها لديكتاتور

تلك الحقبة)، حقبتنا. بينما الأخرى، صورة لرجل دين، تحتارُ في أمره البعثة (إلى أن تقول إحدى الفتيّات المرافقات: قرأتُ بأن خليفة ظهرَ أيضاً على هذه الأرض البائسة!).

(2)

سيّارةٌ محمّلةٌ بعساكرَ مدهوشينَ وحليقي الرؤوس، يحدّقون طويلاً وبعيونٍ حائرة في الأبنية، والجسور، أجساد طالبات السَّكن الجامعي، وفي سُحناتِ المذعورينَ على طول الأوتوستراد. على البزّة العسكريّة المهترئة لجنديٍّ قادم من الأعماق السَّحيقة لأقصى الشَّمال، بقعُ زيتٍ تتسع مع الوقتِ، وصورة ثلاثيّة الرُّعب للعائلةِ الحاكمة.لا أحد يدركُ الشيفرات التي نتبادلها سوانا، نحن يتامى الشمال.

ثمة إشاراتٌ أخرى، غير تلك المتعارف عليها وغير اللغةِ، بها نُفصحُ عن هويّاتنا المضمرة؛ جنديٌّ في مؤخّرة الزيل العسكري، يعلّق صورة مقلوبة للعائلة على صدره، بينما يرفع للمارةِ أصابعَ النصر! لا يمكنُ إلا أن يكون ابن الشمال التعيس، ذاته الذي قذفني على هذا الأوتستراد في زمن الحرب.

جنودٌ جياعٌ يمرّون بسيخ الشاورما صدفةً، يدور بينهم همساً، أحاديثٌ عن الإجازاتِ والذّخيرةِ المسروقة، وزوجاتِ الضباط.

جنديٌّ منهكٌ حدَّ التفكير في الانتحار أو الفرار، يمرُّ بسوق الحميديّة وسط دمشق، مذهولاً ومذعوراً. مثل قطٍ داسَ طفلٌ على ذيله. حدّثتُه بالكرديّة واثقاً من خيباته المترامية والظاهرة، بين حشود المنتظرين أمام محل للبوظة، ردّ بلا اكتراث: لستُ كردي! وكأنهُ سمعَ الصرخة أسفل لساني: لكنك تعيس!. أردفَ دون أن أتكلّم ودون أن ينظر إليّ: أنا فلسطيني.

(3)

أشياءُ مختلفة للغرض ذاته:

مجلّةُ الجيش، الواقي الذكري، تخيُّلاتٌ عن زوجةِ الضابط، صورٌ ممزّقة على عَجل من مجلّة إباحيّة، ودفترٌ صغيرٌ به أرقام "أصدقاء العسكرية" من بلداتٍ سوريّةٍ مختلفة، لم يكن قد سمعَ بها من قبل.

هذا "كوكب زمردة" مقابل كل سبع إناث، ذكر واحد في سوريا

■ دمشق - مازن دياب

يتندر السوريون على مواقع التواصل الاجتماعي مع كل قرار أو خبر جديد، بأن سوريا باتت تشبه كوكب زمردة، الاسم الذي تطلقه قناة الأطفال (space toon) على الفترة المخصصة لبرامج الفتيات فقط في المحطة، التهكم الذي كان مبالغاً فيه لضرورة الفكاهة بات حقيقة بشكل أو بآخر، إذ تقول آخر الأرقام الصادرة عن "الهيئة السورية لشؤون الأسرة"، وهي منظمة تابعة للحكومة السورية تعنى بالأسرة بشكل عام، إن نسبة توزّع جديدة بين الرجال والنساء داخل سوريا، قد أظهرت تفوقاً للنساء على حساب الرجال في البلاد، وذلك بعد أربع سنوات من حرب البلاد.

فبعد أن كانت نسبة النساء للرجال عام 2011 هي تقريبا 50٪ لكل جنس، مع تفوق بسيط للنساء على الرجال، يتضاعف اليوم هذا التفوق، ليغدو في عام 2014، لكل رجل حوالي 7 نساء، (دون تحديد الأعمار)، ولتغرق بذلك البلاد بأعداد كبيرة من الإناث.

ربما للوهلة الأولى قد يبدو الأمر صادماً، لكنه مع تحليل بسيط لجيل قادم، يبدو الأمر كارثيا حقاً، فقد سلبت جبهات القتال على كل الأطراف الشباب والرجال، وجرّتهم الحرب إلى خطوط النار، فباتت الكثير من قرى الساحل السوري يقتصر على النساء فقط، الأمر الذي ينسحب على العديد من مناطق سيطرة المعارضة، والتي تعد مناطق ساخنة.

استنزفت الحرب دماء الذكور، لا سيّما أن التسريح متوقف من مطلع الحرب في جيش النظام، وفي مناطق المعارضة، من لا يقاتل لا يعيش، هذا إذا لم يتهم "بالردة" ويُحكم بفصل الرأس عن الجسد.

تمدّ الحرب يدها في التفاصيل أكثر، فمن نجى من "السوق" إلى حمل السلاح، حمل نفسه وغادر البلاد "ناجيا بنفسه" أو ما تبقى منها.

تقول مديرية الهجرة والجوازات التابعة للحكومة السورية أنها تصدر يوميا 1000 جواز سفر!

ألف جواز سفر في اليوم، يعني 26 ألف جواز سفر في الشهر، يعني 360 ألف جواز سفر في العام

الواحد، مضروبا الرقم بـ3 بدل أربعة لنأخذ رقما متوسطا، تكون المحصلة النهائية مليون مسافر.

وما دمنا في لعبة الأرقام، فتشير آخر الإحصائيات غير الرسمية إلى ما يزيد عن مليون ضحية من كل الأطراف، إضافة لرقم مشابه ينسحب على المفقودين والمعتقلين والمخطوفين والمغيبين.

وتختم دوامة الأرقام برقم مخيف عن النازحين الذين تجاوزا الـ 7 ملايين مع نهاية العام الرابع للحرب.

إذن، من تبقى داخل البلاد؟

الفقير، والكبير، والطفل الصغير، وبعض النساء، والقليل القليل من الرجال.

عشية نهاية سنة 2014، قد يسمح لك الملل بالتجول في شوارع باب توما، وقد تلتقي بأحدهم أو إحداهن، تسأله، وتسألها عن أمنياته، تبدأ الإجابات بالصلاة "للسلام داخل البلاد" وتتنوع الإجابة التالية بين التمنّي برد مخطوف، أو الإفراج عن معتقل، أو معرفة مصير مفقود، أو طلب ورقة التسريح من الله مباشرة، وفي أحسن الحالات وأكثرها انتشارا، هو دعوة تبدو أشبه بمهمة مستحيلة، وطلب من الله أن يجمع شمل العائلة التي تبعثرت بين السويد والأردن وتركيا وهولندا..

2014 جلّ أمنيات السوريين باتت محصورة بمن فقدوا، وكأننا بقينا ظلاً لمن رحلوا، نشكو عنهم أوجاعهم.

2014 سنة الفقد بجدارة..